MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المسار الاقتصادي للاستقلال والسلام
المجلد الرابع

استراتيجيات إعادة إعمار قطاع غزة
بعد حرب 2024/2023

2025

المسار الاقتصادي للاستقلال والسلام

المجلد الرابع

استراتيجيات إعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023 /2024

فريق البحث: مسيف جميل
د. فريد القيق
د. عمر شعبان

المونتاج والتنسيق الفني: أحمد دعسان

المدقق اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2025

© حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

تقديم

هـذه الدراسـة هـي واحـدة مـن أربـع دراسـات يصدرهـا معهـد "مـاس" دفعـة واحـدة، تتنـاول التداعيـات الاقتصاديـة الإستراتيجيـة للحـرب الإسرائيليـة على قطـاع غـزة وعلى فلسـطين بأكملهـا، على مشروع الدولـة الفلسـطينية. تمـت صياغـة إطـار مفاهيمـي لهـذه السلسـلة في المرحلـة الأولى مـن العـدوان الإسرائـيلي بالتشـاور الوثيـق مـع دائـرة الشـؤون الاقتصاديـة في منظمـة التحريـر الفلسـطينية، كونهـا تشـكل مجموعـة ضروريـة مـن أبحـاث السياسـات الاقتصاديـة الأصيلـة والمعمقـة الراميـة للتحـضير لمواجهـة تحديـات مـا بعـد الحـرب ودراسـة شـكل العلاقـات الاقتصاديـة بين دولتـي فلسـطين وإسرائيـل. وقـد تمكـن المعهـد بفضـل منحـة مـن الصنـدوق العـربي للإنمـاء الاقتصـادي والاجتماعـي مـن تنفيـذ هـذه المهمـة البحثيـة على أتـم وجـه.

بنيـت الدراسـات الأربـع على أسـاس فرضيـة انبعـاث "مسـار لتأسـيس الدولـة" مـن بين رمـاد الحـرب على غـزة، كما وعـد المجتمـع الـدولي في بدايـة هـذه المـسيرة الطويلـة، ولا يـزال. هـذا، بـدوره، يـفترض وجـود شريـك إسرائـيلي على اسـتعداد للمشـاركة في عمليـة سياسـية تمكـن الفلسـطينيين مـن تقريـر مصيرهـم في دولـة ذات سـيادة، وهـو احـتمال يبـدو اليـوم، أي بعـد مـرور 30 سـنة على أوسـلو، أبعـد مـا يكـون. ورغـم عمـل فريـق بحثـي مـن خيرة الاقتصـاديين الفلسـطينيين على إعـداد هـذه الدراسـات خلال العـام 2024، إلا أن معهـد "مـاس" الـذي يراقـب عـن كثـب مجريـات الأحـداث منـذ انـدلاع حـرب الإبـادة، فضـل نشرهـا في الوقـت الأنسـب سياسـياً لتـبيّن أهميتهـا

لصانـع القـرار، كما بـدت موضوعاتهـا لمؤلفيهـا، حتـى أثنـاء محاولتهـم اسـتشراف مسـتقبل مجهـول خلال أحلـك أوقـات الإبـادة الجماعيـة.

في ذات الوقـت الـذي يتـم فيـه نشر هـذه السلسـة، احتدمـت حـدة هـذه الحـرب الوحشـية الدائـرة منـد عـامين كامـلين تـفشى خلالـهما مجاعـات جماعيـة، وأعمال قتـل وتـدمير ترقـى لمسـتوى التطـهير العرقـي، بيـنما لا تـزال الحكومـة الإسرائيليـة المتطرفـة تمتلـك زمـام الحكـم، مفلتـة تمامـا مـن العقـاب في ظـل ضعـف ردود الفعـل الدوليـة. مـع ذلـك، شـهد منتصـف العـام 2025 تطـورات سياسـية هامـة تجعـل مـن قـراءة هـذه الدراسـات أمـرا ملحـا لـكل مـن كـرس عملـه لقيـام دولـة فلسـطينية مسـتقلة ذات سـيادة. تحديـدا، تلا إعلان نيويـورك في تمـوز 2025 بشـأن حـل الدولـتين موجـة مـن اعترافـات كبرى دول العـالم والقـوى الـكبرى بدولـة فلسـطين، التـي، بـخلاف ذلـك، ليـس بمقدورهـا وقـف حـرب إسرائيـل. يبـدو أن هـذه الـدول تأمـل في أن مثـل هـذه الاعترافـات سـتوطد مـن التضامـن العالمـي، الشـعبي والرسـمي، غير المسـبوق مـع حقـوق الفلسـطينيين، وسترسـل رسـالة إلى إسرائيـل بـأن سياسـاتها وتعنتهـا لـه تكلفـة سياسـية سـتعزز توافقـاً دوليـاً جديـداً وإطـاراً مرجعيـاً لأي عمليـة سلام قـد تنشـأ مسـتقبلا.

ترتبـط الدراسـات الأربـع في جوهرهـا بإطـار تسـلسلي منطقـي مبنـي على الهـدف النهـائي المتمثـل في إقامـة دولـة فلسـطينية على كامـل الأرض الفلسـطينية المحتلـة عـام 1967، وليـس على جـزء منهـا أو بشـكل يخلـق مسـاراً منفـصلا لقطـاع غـزة عـن بقية دولـة فلسـطين حوكميـاً أو اقتصادياً. إن التخطيـط لشـكل العلاقـات الاقتصاديـة الأمثـل مـع إسرائيـل في وضعهـا الدائـم، يتطلـب البـدء مـن "مرحلـة تأسـيس الدولـة" (التـي تمتـد مـن

سنتين إلى ثلاث سنوات)، والتي تعيد الأطراف الشريكة إلى شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الطبيعية (المجلد الأول). قد ينتهي هذا باتفاق اقتصادي لمرحلة الوضع الدائم يضمن الحقوق الاقتصادية السيادية الأساسية للفلسطينيين ويؤسس للعلاقات الاقتصادية المثلى مع إسرائيل، بالاستفادة من التجارب السابقة وخطط "اليوم التالي" الاقتصادية المتعددة منذ العام 1947 (المجلد الثاني). من ثم، تتقصى الدراسة التالية، في تحقيق شامل، الأُسُس والمرتكزات الاقتصادية (النظرية أو التجريبية) والإدارة السياسية للمهمة الضخمة المتمثلة في إعادة توحيد الاقتصاد الوطني الفلسطيني المجزأ (المجلد الثالث)، أما الدراسة الأخيرة، فتدرس المبادئ والآليات والتجارب المقارنة في إعادة الإعمار ما بعد الحرب (المجلد الرابع).

يفخر معهد ماس بتكليفه بهذه المُهمة الجليلة في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة من تاريخ فلسطين، والتي سعت للتخطيط لاقتصاد دولة فلسطين بشكل مسبق بحسب رؤية الفلسطينيين لمستقبلهم - فنحن ندرك ما نريد. لذلك، ينبغي لأي مفاوضات مستقبلية حول عمليات تأسيس الدولة وإعمار قطاع غزة المنكوب وحكمه، واستراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تعيد لحمة الاقتصاد الوطني، أن تنطلق من هنا.

رجا الخالدي
المدير العام

المحتويات

الفصل الأول: أهداف الدراسة والمنهجية المتبعة	**01**
1-1 المقدمة	01
1-2 أهمية الدراسة وأهدافها	05
1-3 منهجية الدراسة	06
1-4 محددات الدراسة	07
1-5 فرضيات الدراسة	07
الفصل الثاني: الإطار الأدبي والعملي	**09**
2-1 خسائر حرب غزة 2024/2023 وتقييم الأضرار	09
2-2 الإجراءات التدخلية ذات الأولوية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار	19
2-2-1 القطاع الاجتماعي	20
2-2-2 البنية التحتية	21
2-2-3 الاقتصاد	21
2-2-4 الحوكمة	23
2-2-5 الموارد الطبيعية والبيئة	24
2-3 المبادئ الإرشادية لعمليات إعادة الإعمار	25
2-4 التجارب الدولية في إعادة الإعمار	28
الفصل الثالث: تجارب إعادة إعمار غزة خلال الحروب السابقة والدروس المستفادة	**35**
3-1 خلفية وحقائق	35

2-3 الأدبيات المتعلقة بإعادة الإعمار في غزة سابقاً 36
3-3 تجارب الحروب السابقة 39
4-3 تحديات ومعيقات إعمار غزة سابق والدروس المستفادة 42
1-4-3 تحديات سياسية 42
2-4-3 تحديات اقتصادية 44
3-4-3 تحديات إدارية 45

الفصل الرابع: خلاصة وتوصيات حول النموذج الأمثل لإعادة الإعمار **47**
1-4 منطلقات أساسية لإنجاح عملية الإعمار 49
2-4 استراتيجيات وآليات مقترحة لتجاوز تحديات الإعمار السابقة 52
1-2-4 تشكيل مجلس أعلى لإعادة الإعمار من خلال اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث 53
2-2-4 إنشاء صندوق دولي لدعم الإعمار والبناء 56
3-2-4 إقرار خطة منهجية على مراحل وشاملة لإعادة الإعمار 56
4-2-4 إدارة الإعمار بشفافية ورقابة عالية 57
5-2-4 الاهتمام بالخبرات المحلية التي واكبت تجربة الإعمار في السابق 58

قائمة المراجع **65**

قائمة الأشكال

شكل 2-1: تقييم الأضرار على المباني والمنشآت في المحافظات المختلفة في قطاع غزة (تموز، 2024) 11

شكل 4-1: الهيكلية المقترحة للمجلس الأعلى لإعادة إعمار غزة بعد حرب 2024/2023 55

قائمة الجداول

شكل 2-1: نسب خسائر القطاعات المختلفة (كانون الثاني، 2024) 11

الملخّص التنفيذي

تركزت جهود معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) على كل ما يتعلق بآثار الحرب الاقتصادية والاجتماعية على غزة والضفة الغربية، ومن ضمن هذه الجهود التركيز على موضوع إعادة الإعمار، إذ تحظى هذه الدراسة في هذا الوقت بالتحديد، بخصوصية ذات علاقة بتطورات الوضع الراهن؛ كونها ترصد وتحلل ما يمكن عمله في هذا الشأن. لذلك، جاءت هذه الدراسة في فصولها لإرساء منطلق يمكن البناء عليه، إذ تشتمل الدراسة على أربعة فصول رئيسية وفقا للترتيب التالي:

الفصل الأول: يوضح هذا الفصل أهداف الدراسة وأهميتها والمنهجية المتبعة فيها، والسبب الرئيسي لإعداد هذه الدراسة؛ فقد برزت الحاجة لهذه الدراسة نتيجة للظروف الموضوعية الحالية المتمثلة في العدوان الإسرائيلي على فلسطين، وبخاصة على قطاع غزة الذي يتعرض لحرب مدمرة وبشكل استثنائي وغير مسبوق في التاريخ الحديث. وقد اتبعت الدراسة منهجية وصفية وتحليلية، وسخّرت التجارب السابقة لإعادة إعمار غزة في الحروب السابقة، وكذلك تجارب من بعض الدول أو المدن التي تدمرت بعد الحروب، واستفادت من التحديات والصعوبات التي واكبتها هذه التجارب.

لهذه الدراسة أهمية خاصة؛ لأنها توفر إطاراً مرجعياً عاماً لإدارة إعادة الإعمار، وذلك بهدف استخلاص نموذج وآلية مقترحة تستطيع التعامل مع حجم الدمار الهائل وتعقيدات الواقع الفلسطيني، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات يمكن أن يسترشد بها صانعو القرار

والقائمون على إعادة إعمار غزة ما بعد الحرب. كما تهدف الدراسة إلى وضع استراتيجيات لإعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2024/2023، وتحديد المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها عمليات الإعمار بعد الحرب بما يحقق البناء بشكل أفضل من السابق، إضافة إلى توضيح ملامح البيئة التمكينية التي يمكن أن تضمن سلاسة عمليات الإعمار، والحد من العوائق المحتملة التي يمكن أن تشكل تحدياً أمام تحقيق الأهداف المرجوّة من إعادة الإعمار.

الفصل الثاني: يرصد هذا الفصل واقع الحال وتداعيات هذه الحرب من منظور عملي، ويبين حجم وقيمة الخسائر التي تعرض لها قطاع غزة خلال هذه الحرب التي لا تزال دائرة، كما يبين مجالات الأضرار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (القطاع الاجتماعي، البنية التحتية، الاقتصاد، الموارد الطبيعية والبيئية) ويبيّن الفصل الإجراءات التدخلية ذات الأولوية للإنعاش المبكر والإعمار ضمن مبادئ إرشادية ناجمة عن التجارب الدولية لإعادة الإعمار:

- فيما يخص الخسائر: أكثر من نصف سكان قطاع غزة باتوا على شفا المجاعة، حيث يعاني كامل السكان من انعدام أمن غذائي وسوء تغذية حادين، إضافة إلى ذلك فإن «نحو مليون شخص في غزة بلا مأوى، وأصبح 75في المائة من السكان نازحين». كما أن الضرر أو التدمير قد أصاب حوالي 300 ألف وحدة سكنية في قطاع غزة، وهو ما يمثل أكثر من 60في المائة من المنازل في القطاع، وكذلك فلقد أصاب الضرر أو التدمير حوالي 84في المائة من المرافق الصحية في غزة، وقد واكب ذلك نقص الكهرباء والمياه لتشغيل المرافق الباقية. وأكد التقرير أن "نظام التعليم في غزة أصابه الانهيار التام، إذ بات 100في المائة من الأطفال خارج المدارس بسبب الحرب". تجدر الإشارة إلى أنه منذ

الأسبوع الأول للحرب، تعطلت شبكات الطاقة وأنظمة توليد الطاقة الشمسية في غزة؛ ما أدى إلى انقطاع شبه كلي للطاقة. كما أن 92في المائة من الطرق الرئيسية تدمرت أو تضررت.

- فيما يخص أهم المبادئ الإرشادية لعمليات إعادة الإعمار: بناءً على التجارب الدولية والممارسات الفضلى، يمكن تلخيص المبادئ الإرشادية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار فيما يلي:

- إعادة البناء على نحو أفضل، لضمان ألا تعمد خطة الإنعاش المبكر والإجراءات التدخلية لإعادة الإعمار إلى تكرار الأوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب، وإنما إلى خلق مستويات معيشة محسنة وأكثر استدامة.
- تنشيط القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والاقتصاد المحلي، من خلال تهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية المحلية؛ بما في ذلك خلق فرص العمل، وبناء القدرات المحلية، والتأكد من أن الفلسطينيين في غزة ليسوا مجرد منتفعين، بل فاعلون في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.
- تعزيز العدالة والمساواة والمشاركة واسعة النطاق من شرائح الشعب الفلسطيني كافة، لا سيما النساء والفئات المهمشة، فهي تستند، بالأساس، إلى الالتزام بأن الجهود المبكرة للإنعاش وإعادة الإعمار تتسم بالشمولية والتشاركية ما أمكن.
- التنسيق الفعّال وتبادل المعلومات مع أصحاب المصالح في عملية الإنعاش المبكر، لتجنب الازدواجية وهدر الجهود، وتحسين الموارد المتاحة لتحقيق انتعاشة وتنمية على نحو مستدام. ولذا، فمن الأهمية بمكان، أن تتفق الجهات المعنية كافة على تبادل المعلومات، وتنسيق إجراءاتها التدخلية، على نحو يتسم بالمساندة المتبادلة والشفافية.

- من الجدير بالذكر أنه يجب أن تستهدف خطط الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة الوصول إلى القطاعات كافة، والمناطق الجغرافية، والمؤسسات المتضررة من جرّاء الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

- فيما يخص التجارب الدولية في إعادة الإعمار: فقد استعرض هذا الجزء من الدراسة أهم الدراسات والتقارير التي تناولت إعادة إعمار المدن المدمرة ما بعد الحرب خلال فترات تاريخية متنوعة، فقد أكدت الدراسات السابقة على مجموعة من التوصيات والدروس المستفادة، نذكر أبرزها في ما يلي:

1. ضرورة توافر الموارد الاقتصادية المحلية والخارجية، وهذا يتطلب جهداً محلياً وخارجياً، مع ضرورة وجود دعم دولي سخي، وإعادة هيكلة مؤسساتية وإصلاحات اقتصادية كبيرة.
2. استشارة وإدماج مجموعة متنوعة من الخبراء لضمان نهج شامل لإعادة الإعمار، ومراعاة آراء أصحاب المصلحة المختلفين، والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي، مع ضمان الشفافية والمساءلة في عملية الإعمار، والدور المحوري للجنة تنظم عملية إعادة الإعمار، إضافة إلى الاستفادة من التجارب السابقة لتوجيه خطط الإعمار المستقبلية.
3. تفعيل العمل الإغاثي الإنساني وتوسيع نطاقه بالتزامن مع برامج الحماية الاجتماعية وتمكين المرأة، والاهتمام بالفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية بالتحديد.
4. تأهيل الكادر البشري، والبدء فوراً باستعادة الخدمات الأساسية، وإيجاد حوافز استثنائية للعاملين في إعادة الإعمار.
5. أفادت التجارب، أيضاً، بأن تنسيق المساعدات والمشاريع مرهون بالتزامن مع بناء القدرات الحكومية، مع عدم إغفال دور المنظمات غير الحكومية والمشاركة الشعبية وتعزيز ثقافة التطوع. وهذا يتطلب،

بحسب تجارب الدول، بناء القدرات المؤسسية، والإدارية، والتنسيقية والتدريب. وكل ذلك يتم عبر إنشاء مجلس أعلى لإعادة الإعمار، يضم الجهات كافة لضمان حسن التنسيق وجودة التنفيذ، وعدم تضارب الأدوار وتكرارها.

6. وأخيراً، يمكن الاستفادة من التجربة الألمانية واليابانية من الناحية المنهجية والعملية للمضي قدماً نحو الإعمار الشامل وفقاً للخطوات والمراحل التالية: مرحلة ما بعد الحرب الفورية، بالتركيز على استتباب الأمن واستعادة الخدمات الأساسية؛ مرحلة تحقيق الاستقرار السياسي وإعادة هيكلة سياسية؛ مرحلة إعادة إنعاش الاقتصاد باستخدام خطة مدعومة دولياً؛ مرحلة إصلاحات هيكلية اقتصادية وإدارية متوسطة وطويلة الأمد تضمن، بشكل أساسي، التحديث الصناعي، والدعم السخي للقطاع الزراعي، وإصلاحات سوق العمل، والحماية الاجتماعية.

الفصل الثالث: يرصد هذا الفصل، بشكل موثق ودقيق، تجارب إعادة إعمار قطاع غزة ما بعد الحروب السابقة، وقد تم إبراز العديد من الحقائق والشواهد الدالة على التحديات المتنوعة، وهذه التحديات تجسدت في الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية، حيث تم استخلاص الدروس المفيدة من تجارب إعمار غزة سابقاً، وتحديد أسس ومنطلقات النجاح لأي عملية إعمار قادمة. في هذا السياق، تبين أن غزة تعرضت لخمس حروب متوالية، آخرها الحرب الدائرة حالياً (2024/2023). كما تبين أن جهود المانحين، عبر عقد مؤتمرات دولية، أولها في العام 2009، وآخرها في العام 2014 في القاهرة، لم تنجح في إحداث تعافٍ اقتصادي مستدام وإعادة إعمار للأضرار الناتجة عن الحروب.

وبين هذا الفصل أن التحديات تتمثل في ما يلي:

- تحديات سياسية تتمثل في البيئة الانقسامية الفلسطينية: تؤكد التجارب السابقة أن مؤسسات السلطة الفلسطينية الرسمية كانت ضعيفة مؤسساتياً بفعل مجموعة من العوامل الداخلية؛ كالانقسام الفلسطيني، واختلاف رؤى الإعمار. كما أن معارضة دول إقليمية ودولية لحكم حركة حماس لغزة، خلقت ضعفاً في التمويل والدعم الدولي القوي لإعادة الإعمار والبناء. وأخرى ناجمة عن الاشتراطات الإسرائيلية، حيث ينظر للاشتراطات الإسرائيلية التي تفرضها على عملية إعادة الإعمار كتدفق مواد البناء، أنها العائق الأكبر أمام إعادة عملية إعادة الإعمار الفعالة، إذ يشكل الحصار المؤسسي المفروض على قطاع غزة، العقبة الرئيسية لإعادة الإعمار. وكذلك اشتراطات الدول المانحة، وتحديات ناجمة عن ضعف الالتزام الدولي بالتعهدات المالية، حيث يشار إلى أن عدم كفاية التمويل اللازم لعملية إعادة الإعمار من قبل الدول المانحة كان سبباً رئيسياً في تعطيل عملية الإعمار والبناء الفعال، حيث يرجع ضعف الالتزام بالتعهدات المالية لمجموعة من الأسباب، أولها إرهاق المانحين في سياق الحروب المتكررة.
- التحديات الاقتصادية التي تمثلت في فقدان فرص التنمية من خلال عدم خلق فرص عمل جديدة، وتزايد نسب البطالة، وقيود الحصار والاشتراطات الإسرائيلية، فقد كانت تتم عمليات الإعمار السابقة في بيئة الحصار الإسرائيلي على السلع والموارد كافة، وبالتالي كان الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة متهالكاً، وزاد تهالكاً مع ارتفاع وتيرة العنف والإعمار معاً.
- التحديات الإدارية التي تمثلت في عدم نجاعة وكفاية آلية (GRM)، وواجهت آلية الأمم المتحدة للرقابة على إعادة إعمار قطاع غزة الكثير من الانتقادات القوية من قبل جهات عدة، حيث وصفت بأنها اتفاقية سياسية

تمنح الحصار غطاءً دولياً، وأن الأمم المتحدة تستبدل دور الاحتلال الإسرائيلي في محاصرة قطاع غزة، فهي تتعدى كونها آلية لإدخال مواد الإعمار، حيث اشترطت معرفة المتضررين، والقيام بتحديد الموزعين، وغيرها من الاشتراطات التي ليست ذات علاقة مباشرة بالإعمار والبناء، ونتج عن هذا الوضع تعقيدات إدارية غير متوقعة؛ مثل شيوع ظاهرة المبادرات الدولية الفردية لإعادة الإعمار والبناء، والتجزئة والانتقائية لعملية إعادة الإعمار.

الفصل الرابع: تركز هذا الفصل في تجميع واستخلاص العبر من الأدبيات والتجارب السابقة، ورصد نتائج وتوصيات عدة مهمة تسهم في بناء نموذج إداري واقتصادي وسياسي للمضي قدماً في إعادة الإعمار المستقبلية. وتركزت نتائج هذا الفصل وتوصياته في ما يلي:

توصيات الدراسة حول النموذج الأمثل لإعادة الإعمار

من الضروري أن تتوفر شروط أساسية عدة لإعادة الإعمار ما بعد الحرب، أبرزها: أولاً، توافر الموارد الاقتصادية؛ سواء محلية أو خارجية. ثانياً، عدم استمرار الصراعات الداخلية، لأن ذلك يشتت الجهود كافة، ويدخلها في حالة فوضى وفردانية، وهذا ما حدث في تجربة إعادة إعمار قطاع غزة سابقاً. ثالثاً، ضرورة وجود عملية سياسية وتوافق وطني وتنسيق العلاقات مع الدول. إن تغييب وتجاهل هذه الشروط الأساسية لنجاح إعادة الإعمار، إما جزئياً أو كلياً في ظل تعقد الوضع الأمني والسياسي، يقود إلى نقص الموارد وتفاقم الصراع الأمني والتجزئة السياسية، وبعثرة جهود الإعمار كما حدث

في كل من ليبيا ولبنان واليمن، وغزة. لذلك، خلصت الدراسة إلى ضرورة اقتراح تصور شامل ومقاربات جديدة قابلة للتطبيق لإعادة بناء وإعمار قطاع غزة بعد العدوان الأخير 2024/2023، وذلك ضمن فرضية إزالة القيود الإسرائيلية، وتوافق الإطار السياسي الفلسطيني، ووجود توافق دولي، وأيضاً ضمن منهجية تعتمد على أربعة أسس رئيسية:

1. الاستفادة من الدراسات والتجارب السابقة حول خبرات الدول في إعادة إعمار المدن المدمرة بعد الحرب، التي تم عرضها بإسهاب في هذه الدراسة، للاستفادة منها من حيث تجنب الصعوبات والتحديات التي عطلت الإعمار سابقاً.
2. التأكيد على المفهوم التنموي للإعمار كمنطلق أساسي وربطه مع مبادئ التنمية المستدامة ومبدأ إعادة البناء بشكل أفضل. وأن تصب الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر في صالح تحقيق أهداف إعادة الإعمار على المديين المتوسط والبعيد.
3. العمل على أن تؤدي كل فعاليات إعادة الإعمار إلى تدعيم القطاع الخاص الفلسطيني، وإعطاء أولوية في التعاقدات الخاصة بمشاريع إعادة الإعمار لشركات المقاولات المحلية، والتأكيد على المنتج الوطني، والاعتماد على الكوادر المحلية في إعادة البناء، إضافة إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز النهج التشاركي، وأن تسهم فعاليات الإعمار في تقوية الفئات المهمّشة من المجتمع.
4. عقد جلسات بؤرية وإجراء نقاش وحوار مع مجموعة خبراء من قطاع غزة، ممن كان لهم دور أساسي في عمليات إعادة الإعمار في السنوات السابقة، للوقوف على تصوراتهم حول سيناريوهات إعادة الإعمار وسبل تذليل العقبات.

منطلقات أساسية لإنجاح عملية الإعمار

تطرقت الدراسة إلى مجموعة التحديات التي وقفت حائلاً أمام عملية الإعمار والبناء بعد الحروب السابقة على قطاع غزة، التي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، تُضاف إليها تحديات الوضع السياسي والأمني بعد الحرب الأخيرة التي لا تزال دائرة. ومهما تكن إفرازات الحرب الحالية، فلا بد من الأخذ بالاعتبار مجموعة من المرتكزات أو المنطلقات الأساسية لتجنب التحديات السابقة والحالية أهمها:

- وجود حل سياسي؛ فالعمل على إعادة الإعمار وتقديم المساعدات الطارئة لقطاع غزة ليسا كافيين، ولن يكون ذلك مجدياً في ظل غياب الحل السياسي وإنهاء المعاناة بشكل كامل.
- ضرورة تناسق وتوافق السلطة السياسية التي يتوجب أن يكون لها دور جوهري، وأن تكون هناك سلطة فلسطينية واحدة وموحدة في إعادة الإعمار، حيث من الضروري أن تثبت السلطة نفسها من جديد أمام جمهورها في قطاع غزة، وأن تكون قادرة على استعادة الثقة والاستقرار والأمن في محافظات قطاع غزة.
- ضرورة البحث في توفير التمويل اللازم؛ سواء كان خارجياً أو داخلياً، وتوجيه الاستثمارات بحسب الأولويات التي تسهم في إعادة البناء بشكل أفضل، وخلق فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي، وإعطاء اهتمام أكبر لمشاريع البنية التحتية، وتأهيل المنشآت التعليمية والصحية والمرافق التي تساعد في عودة وتيرة الحياة إلى طبيعتها بالسرعة الممكنة.
- تحديد الأولويات: إن أي خطة منهجية لإعادة الإعمار يتوجب أن تحدد جدولاً زمنياً لعملية إعادة الإعمار والبناء، وهو ما يطرح تساؤلاً في غاية

الأهمية: ما هي الأولويات؟ ومن يحددها؟ وهو الأمر الذي يؤكد على ضرورة وجود منهجية سليمة لتحديد هذه الأولويات، تبدأ بتقييم الخسائر، وحصر الأضرار، ووضع معايير لتحديد الأولويات تأخذ بعين الاعتبار نطاق تأثير الخدمة وأهميتها للمجتمع، وأثرها البيئي، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بمشاركة مجتمعية فاعلة، وإشراك ذوي العلاقة جميعهم في تحديد هذه الأولويات.

استراتيجيات وآليات مقترحة لتجاوز تحديات الإعمار السابقة

تقترح الدراسة مجموعة من التدخلات الاستراتيجية بشكل متوازٍ ومتتالٍ لتجاوز كل التحديات، وللاستفادة من الدروس السابقة، وضخ المزيد من الجهود والتخطيط للتغلب على هذه الكارثة الكبيرة، وذلك على النحو التالي:

تدخلات إدارية هيكلية، من خلال:

- تشكيل مجلس أعلى لإعادة الإعمار من خلال اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، ويضم في عضويته ممثلين عن مؤسسات حكومية، وإقليمية، ودولية، ومجتمع مدني، وقطاع خاص.
- إنشاء صندوق دولي لدعم الإعمار والبناء.
- إقرار خطة منهجية على مراحل وشاملة لإعادة الإعمار.
- إدارة الإعمار بشفافية ورقابة عالية.

تدخلات فلسطينية جوهرية، من خلال:

- إعطاء دور لهيئات الحكم المحلي من خلال وجود قناة اتصال مميزة مع مجلس الإعمار كرديف وشريك أساسي في هذا الإعمار، وهذا يتطلب، بدايةً، التركيز على بناء قدراتها كشرط أساسي للإسهام في إعادة الإعمار، بما يشمل الكادر البشري، والأنظمة المحوسبة، والمعدات اللازمة.
- إعطاء الأولوية لترميم وإصلاح المباني التي ضررت جزئياً خلال الحرب، حيث إن إعادة تأهيل هذه المباني لتصبح صالحة للعيش يمكن أن يتم خلال فترة قصيرة نسبياً.
- بالنسبة للإيواء المؤقت، يفضل إنشاء مراكز إيواء لكل تجمع بالقرب من أماكن السكن للفئات المستهدفة، ومن تهدمت بيوتهم كلياً خلال الحرب، حتى لا يشعروا بنوع من الاغتراب، وحتى تتم المحافظة، قدر الإمكان، على العلاقات الاجتماعية التي نشأت بين الناس في جوار السكن قبل الحرب.
- إقامة أحياء جديدة وتجمعات عمرانية كبيرة ومنظمة وفق مبادئ الاستدامة وتوفير الطاقة وحفظ الموارد الطبيعية، لذلك من الضروري التوسع في استغلال الطاقة الشمسية؛ سواء على أسطح المباني أو المنشآت.
- من الضروري تحديث منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بالبناء وتنظيم المدن.

وأخيرا، لا يمكن إعادة الإعمار في قطاع غزة في ظل استمرار سياسة السيطرة والحصار والإغلاق من قبل دولة الاحتلال على قطاع غزة. ويبقي القطاع الاجتماعي (الرعاية الصحية والتعليم والإسكان) في حالة عوز وتراجع. لذلك، يجب أن تأخذ إعادة الإعمار مساراً مختلفاً عن السابق، مع الأخذ بالاعتبار أن كافة التجارب السابقة في إعادة الإعمار، ومعاييرها، تختلف عن حالة قطاع غزة (وبخاصة بعد هذه الحرب) من حيث الدعم الدولي المالي والسياسي، والقدرات والموارد المحلية، وكذلك المسؤولية القانونية للجهة التي سببت التدمير وهي إسرائيل.

الفصل الأول
أهداف الدراسة والمنهجية المتّبعة

1-1 مقدّمة

الآثار الاقتصادية عادة ما تكون كبيرة خلال الحرب وما بعدها، وهذه الآثار لها تداعيات اجتماعية وإنسانية وسياسية، أيضاً، قد تؤدي إلى تغيير كامل في النظام السياسي. ولكن ما يهمنا هنا هو الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحروب. نعرض بعض الأمثلة السريعة بلغة الأرقام. الجزائر بلغت مديونيتها نتيجة الحرب الأهلية في السنوات العشر من 1990 إلى 2000 بعد إلغاء نتيجة فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية بالأغلبية في الانتخابات التشريعية حوالي 25 مليار دولار؛ أي ما يعادل 80 في المائة من عائدات صادراتها النفطية في ذلك الوقت، وكذلك العراق الذي تتراوح مديونيته ما بين 100 إلى 120 مليار دولار؛ أي ما يعادل 61 في المائة من مجموع إيراداته، وقد أدت النزاعات المسلحة بين الجماعات والقبائل في ليبيا إلى تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو 70 مليار دولار في العام 2016، وبلغت الأضرار في المباني ذات الملكية الخاصة نحو 1.4 مليار دولار، والمباني الحكومية نحو 1.03 مليار دولار، فيما بلغت الخسائر المُهدرة الناجمة عن إغلاق الموانئ النفطية نحو 70 مليار دولار اعتباراً من آب/أغسطس 2013 وحتى العام 2015، وكذلك تُقدر تكاليف إعادة الإعمار في ليبيا بنحو 400 مليار دولار. كما عانى الاقتصاد اليمني من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 47.1 في المائة بين 2015 و2017، في حين أفادت 40 في المائة من الأسر اليمنية بفقدان مصدر دخلها الأساسي (بكر والسوداني، 2017).

يمثل النزاع في سوريا واحدةً من أكثر الصور تهديداً للانهيار الاقتصادي، حيث تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي من 20 مليار دولار (قبل النزاع والحرب الداخلية بين النظام والمعارضة والجماعات المتداخلة) إلى 700 مليون دولار في العام 2017، كما بلغ العجز التراكمي للناتج المحلي الإجمالي نحو 226 مليار دولار. وتتمثل خسائر العراق نتيجة النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية في تراجع احتياطي النقد الأجنبي من 80 مليار دولار خلال العام 2013 إلى 49 مليار دولار خلال العام 2017، وتصاعدت نسب الفقـر في العراق خلال العام 2017 إلى 30 في المائة مقارنة بـ 19 في المائة قبل بدء الحرب ضد تنظيم الدولة، كما بلغت خسائر البنى التحتية العراقية نحو 350 مليار دولار نتيجة تدمير حوالي 80 في المائة منها (بكر والسوداني 2017، البصراني، 2019).

الأمثلة أعلاه تبين قيمة الخسائر وتردي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحروب لدول كبيرة وذات مساحات شاسعة، وذات سيادة، وتمتلك مقدرات محلية تساعدها على اتخاذ سياسات اقتصادية باتجاه التعافي وإعادة الإعمار، بينما كل هذه العوامل غير متاحة لقطاع غزة ذي المساحة الضيقة والموارد المحدودة والمحاصر منذ 17 سنة، والذي يعاني اقتصاده من خمس حروب سابقة لهذه الحرب المدمرة، الأمر الذي يتطلب المضي إلى أبعد من عملية الإعمار التقليدية التي قامت بها الدول الأخرى في مدنها المدمرة، ويحتاج إلى جهود ومشاركة أوسع بكثير تتجاوز النمط التقليدي في إعادة إعمار المدن المدمرة.

بالنسبة للحروب في فلسطين، وبخاصة على قطاع غزة ما قبل العام 2024، يعد الحصار الإسرائيلي إلى جانب الحروب المتتالية منذ العام 2007 من أهم

العوامل التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع. كما يعتبر هذا الحصار انتهاكاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي، الذي يعيق، بشكل أساسي، عمليات إعادة الإعمار التي أصبحت عملية أولوية قصوى. في العام 2016، لم تتم إعادة بناء أقل من 10 في المئة من المنازل التي دمرت في العام 2014، كما قدّرت أوكسفام في العام 2015 أن إعادة إعمار غزة ستستغرق أكثر من قرن إذا لم يتم رفع الحصار، وذلك بسبب قيود الاستيراد التي تفرضها إسرائيل؛ حيث توقعت الوكالة أنه ستكون هناك حاجة إلى أكثر من 800,000 شاحنة من المواد لإعادة إعمار ما دمر العام 2014، ولكن تم السماح بأقل من ربع في المئة منها (Asi, 2021).

حالياً، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعاني فلسطين، وبخاصة قطاع غزة، من حرب ضروس ناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، وهذه الحرب وصفت بأنها حرب مدمرة، بشكل استثنائي وغير مسبوق في التاريخ الحديث. وهذه الاستثنائية نابعة من حجم الدمار الذي طال قطاع غزة، وأدى إلى خسائر فادحة في المنشآت والممتلكات، حيث تجاوزت نسبة التدمير في المباني السكنية 70 في المائة، إضافة إلى تدمير كافة عناصر البنية التحتية والمنشآت التعليمية والصحية. هذا كله إضافة إلى الحصار والإغلاق شبه الكامل المفروض على دخول السلع الأساسية والأدوية والمتطلبات الإنسانية، حيث يأتي كل ذلك ضمن بيئة تهجير قسري من منطقة إلى أخرى داخل قطاع غزة، وحصر السكان في مساحات ضيقة تخلو من أبسط مقومات الحياة.

ما تقدم أعلاه يبين حجم الدمار غير المسبوق الذي لا يمكن تجاوز تداعياته وإعادة إعماره خلال فترة زمنية محدودة، وبجهود عادية، وبما أن هذه الحالة

غير عادية واستثنائية، فيجب التفكير والتخطيط بشكل جدي يتناسب مع هذا الواقع. وهذا الوضع يطرح تساؤلات عديدة لا بد من الإجابة عنها، أهمها يتعلق بماهية الواقع السياسي بعد الحرب ومحددات البيئة التمكينية التي يمكن أن تخلق الظروف المناسبة لإعادة الإعمار. كما يتعلق الأمر باستخلاص العبر من التجارب السابقة في إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحروب السابقة برغم الفارق في حجم الدمار، إضافة إلى استلهام خبرات وتجارب دول عانت ويلات الحروب والكوارث واستطاعت النهوض مرة أخرى، من خلال اتباع سياسات ساهمت في تسريع وتيرة إعادة الإعمار، وخلق فرص لحياة جديدة تتجاوز عثرات الماضي، وتنجح في تحقيق تنمية حقيقية مجتمعية واقتصادية وعمرانية. كما أن إدارة عمليات إعادة الإعمار والجهات المسؤولة، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الوصول إلى الأهداف المرجوة من إعادة الإعمار، وبخاصة أننا نواجه حالة استثنائية معقدة ومقيدة من قبل دولة الاحتلال. لذلك، تأتي هذه الدراسة للإجابة عن هذه الأسئلة، ولوضع تصور أو نموذج أمثل يمكن الاسترشاد به في إعادة إعمار قطاع غزة، ومن خلال الاستفادة من التجارب السابقة وخبرات العديد من الدول العربية والأجنبية التي قامت بإعادة إعمار مدنها بعد الحروب.

لذلك كله، ستركز هذه الدراسة، فقط، على إعادة الإعمار من المنظور الاقتصادي في إعادة إحياء المرافق الاقتصادية، وبنيتها التحتية والفوقية. فالدولة التي تسعى إلى إعادة الإعمار من الناحية الاقتصادية، عليها أن تنتهج سياسات هيكلية جديدة في التنمية الاقتصادية وهذه الدراسة يصاحبها دراسات أخرى من (ماس) موازية في مجال السياسات التي تخدم التنمية الاقتصادية، على سبيل المثال وليس للحصر، أن تعتمد على الخطط العاجلة المتوسطة والقصيرة الأجل، وتتبنّى برنامجاً شاملاً لدعم المشروعات الصغيرة،

والابتعاد عن التحديات البيروقراطية التي تواجه صغار المستثمرين، كما أنها ملزمة بخلق فرص عمل سريعة من أجل ضمان الحماية الاجتماعية للسكان، والاعتماد على القطاع الخاص، ووضع برامج جذب للقطاع الخاص تسهم في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

2-1 أهمية الدراسة وأهدافها

تحظى هذه الدراسة، في هذا الوقت بالتحديد، بأهمية خاصة، لأنها توفر إطاراً مرجعياً عاماً لإدارة إعادة الإعمار للبنى التحتية والمباني والطرق في قطاع غزة المدمر بالاستناد إلى الخبرات السابقة وتجارب الدول الأخرى من حيث كيفية التعامل مع إعادة بناء المدن المدمرة، وذلك بهدف استخلاص نموذج وآلية مبتكرة تستطيع التعامل مع حجم الدمار الهائل وتعقيدات الواقع الفلسطيني، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات يمكن أن يسترشد بها صانعو القرار والقائمون على إعادة إعمار غزة ما بعد الحرب. كما أن هناك أهدافاً فرعية أخرى تسعى إليها الدراسة، تتمثل في التعرف على صعوبات إعادة الإعمار بعد الحروب، والتحديات السابقة التي واجهت إعادة إعمار قطاع غزة، وكيفية التغلب على العقبات المستقبلية التي يمكن أن تواجه إعمار غزة بعد هذه الحرب، من خلال سياسات وآليات مقترحة وتشكيل لجنة وطنية عليا لإعادة الإعمار، وتهيئة الظروف المناسبة لها. ويمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة في ما يلي:

- وضع استراتيجيات لإعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2024/2023، تأخذ في الاعتبار الاستفادة من الخبرات السابقة في إعادة إعمار غزة بعد الحروب السابقة، وأيضاً تستفيد من التجارب الدولية في إعادة إعمار المدن بعد الحروب والكوارث الطبيعية.

- تحديد المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها عمليات الإعمار بعد الحرب، بما يحقق البناء بشكل أفضل من السابق، والاهتمام بالمشاركة المجتمعية، وبما يضمن أقصى استفادة للفئات المهمّشة، وإشراك القطاع الخاص، وبما يحسن من المستوى المعيشي، ويخلق فرص عمل تحد من مستوى البطالة وترفع النمو الاقتصادي.
- التطرق إلى إدارة عمليات إعادة الإعمار، وكيفية تشكيل الهيكل الإداري المسؤول عن توجيه الإعمار بما يحقق تنمية حقيقية مستدامة وشاملة، ويضمن إشراك كل ذوي العلاقة.
- توضيح ملامح البيئة التمكينية التي يمكن أن تضمن سلاسة عمليات الإعمار، والحد من العوائق المحتملة التي يمكن أن تشكل تحدياً أمام تحقيق الأهداف المرجوة من إعادة الإعمار.

3-1 منهجية الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على:

- المنهج الوصفي والتحليلي، إلى جانب البيانات الرسمية المستقاة من الدراسات وتقارير الجهات الدولية، ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبخاصة ما يتعلق بالخسائر الاقتصادية وحجم التدمير لقطاع غزة.
- الاطّلاع على الدروس المستفادة من الخبرات السابقة في إعادة إعمار غزة بعد الحروب السابقة (2009/2008، 2014، 2018، 2021) والسعي إلى التغلب على التحديات التي واجهت إعادة الإعمار في السابق.
- الاطلاع على تجارب الدول المتنوعة، ونماذج إعادة الإعمار للمدن المدمرة ما بعد الحروب، واستخلاص العبر.

- استخلاص نموذج مقترح من التجارب المحلية والدولية يمكن الاسترشاد به للانطلاق باتجاه إعادة إعمار قطاع غزة.

4-1 محددات الدراسة

المحددات الأساسية لهذه الدراسة هي:

- هذه الدراسة ذات بعد اقتصادي، لذلك لن يتم التعرض للإطار السياسي وبنيته وما يتمخض عنه ما بعد الحرب بسبب ضبابيته وصعوبة استشرافه.
- عدم التعرض لإعادة الإعمار في الجوانب الثقافية، والنفسية، والإنسانية، على الرغم من أنها موضوعات مهمة في إعادة الإعمار الشامل، إذ أنها بحاجة إلى دراسات متخصصة وعميقة، وهذه خارج إطار هذه الدراسة.
- هذه دراسة توضح الإطار العام فقط لكيفية المضي في إعادة الإعمار، وليست ذات بعد تخطيطي وهندسي، لأن ذلك بحاجة إلى دراسة فنية متخصصة للتخطيط المكاني والهندسي.
- حتى نهاية عام 2024 لا يوجد تقديرات فعلية لحجم الدمار والخسائر، وجاءت جميع خطط الطوارئ والدراسات التقييمية على أسس ومؤشرات تقديرية، لذلك لم تتناول الدراسة هذا الموضوع.

5-1 فرضيات الدراسة

تعتبر هذه الفرضيات البيئة العامة الأساسية للمضي قدماً في إعادة الإعمار دون عوائق، وغياب أي منها، سوف يمنع أن تتم إعادة الإعمار بالشكل المرغوب والصحيح.

الفرضية الأولى: إن هناك توافقاً دولياً وإقليمياً وعربياً ومحلياً على ضرورة إعادة الإعمار وتقديم الأموال والمشورات الفنية لخطط إعادة الإعمار. فإعادة الإعمار ضرورة ملحة بغض النظر عما يتمخض عنه الإطار السياسي، ويجب ألّا يتم ربطها بأي إطار سياسي، ويجب أن تتم بشكل مجرد وبصيغة مدنية وفنية وهندسية تدرس لاحقاً.

الفرضية الثانية: إن النظام السياسي الفلسطيني (أو السلطات المحلية) قادر على التعامل والتنسيق بين المتغيرات والمعطيات الداخلية والخارجية كافة لإنجاح إدارة وتنفيذ إعادة الإعمار في غزة، مع افتراض وجود عامل الثقة بين كافة الأطراف ذات العلاقة، وضرورة الابتعاد عن التنافسية السلبية.

الفرضية الثالثة: ستسمح إسرائيل بإعادة الإعمار دون قيود ومراقبة حادة على الاستيراد مع تقليل القيود التجارية التي تفرضها.

الفصل الثاني
الإطار الأدبي والعملي

1-2 خسائر حرب غزة 2024/2023 وتقييم الأضرار

أفاد تقرير مشترك ما بين الأمم المتحدة والبنك الدولي[1] بأن خسائر الحرب على قطاع غزة قد بدت كما لو أنها تسببت في تدمير كافة مكونات البنية التحتية وتسويتها بالأرض، كما أن أكثر من نصف سكان قطاع غزة باتوا على شفا المجاعة، حيث يعاني كامل السكان من انعدام أمن غذائي وسوء تغذية حادين. إضافة إلى ذلك، فإن" نحو مليون شخص في غزة بلا مأوى، وأصبح 75 في المائة من السكان نازحين ". كذلك، فلقد أكد التقرير أن للحرب تأثيرات تراكمية كارثية على الصحة الجسدية والنفسية ضربت بشكل شديد القسوة النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة. ولقد أوضح التقرير، أيضاً، حوالي 300 ألف وحدة سكنية في قطاع غزة إما تضررت أو دمرت، وهو ما يمثل أكثر من 60 في المائة من المنازل في القطاع، بالإضافة لحوالي 84 في المائة من المرافق الصحية في غزة، وقد واكب ذلك نقص الكهرباء والمياه لتشغيل المرافق الباقية، ما جعل السكان يعانون من نقص الوصول إلى الرعاية الصحية وإسعافات إنقاذ الأرواح. وأكد التقرير أن

" نظام التعليم في غزة أصابه الانهيار التام، إذ بات 100 في المائة من الأطفال خارج المدارس بسبب الحرب ". تجدر الإشارة إلى أنه منذ الأسبوع الأول للحرب، تعطلت شبكات الطاقة وأنظمة توليد الطاقة الشمسية في غزة؛ ما أدى إلى

1 The World Bank, the European Union, the United Nations. "Gaza Strip Interim Damage Assessment: Summary Note, March 29, 2024". Available at: https://thedocs.worldbank.org/en/

انقطاع شبه كلي للطاقة. كما أشار التقرير إلى أن 92 في المائة من الطرق الرئيسية تدمرت أو تضررت، كما أصيبت البنية التحتية لقطاع الاتصالات بأضرار بليغة؛ وهو ما زاد من صعوبة توصيل الإعانات الإنسانية الأساسية إلى السكان.

كذلك كشف التقرير أن تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في غزة تُقدر بنحو 18.5 مليار دولار، أي ما يعادل 97 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة معاً العام 2022. وخلص التقرير إلى أن الأضرار التي لحقت بمرافق ومنشآت البنية التحتية تؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد، حيث تشكل المباني السكنية 72 في المئة من التكلفة، في حين تشكل البنية التحتية للخدمات العامة، مثل المياه والصحة والتعليم 19 في المئة، أما الأضرار التي لحقت بالمباني التجارية والصناعية، فتشكل تسعة في المئة من هذه التكلفة. وبحسب التقرير الذي حمل عنوان "التقييم المرحلي للأضرار»، الذي غطّى الفترة الزمنية بين السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وآخر كانون الثاني/يناير 2024، فإن نسب خسائر القطاعات إلى إجمالي الخسارة جاءت كالتالي:

أما بالنسبة لأثر الحرب على الاقتصاد المحلي، فلقد وصف تحليل البنك الدولي للآثار الاقتصادية نتيجة الحرب الحالية، أن الاقتصاد الفلسطيني شهد واحدة من أكبر الصدمات المسجلة في التاريخ الاقتصادي الحديث، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي في غزة بأكثر من 80 في المائة في الربع الرابع من العام 2023، وتوقفت جميع الأنشطة الاقتصادية، مع انعدام وجود مؤشرات تحسن في وقت قريب. وفي الوقت الحاضر، يعيش، تقريباً، جميع المقيمين في قطاع غزة في فقر مدقع ويواجهون نقصاً حاداً في الأمن الغذائي.

شكل 2-1: تقييم الأضرار في المباني والمنشآت في المحافظات المختلفة في قطاع غزة (تموز، 2024)

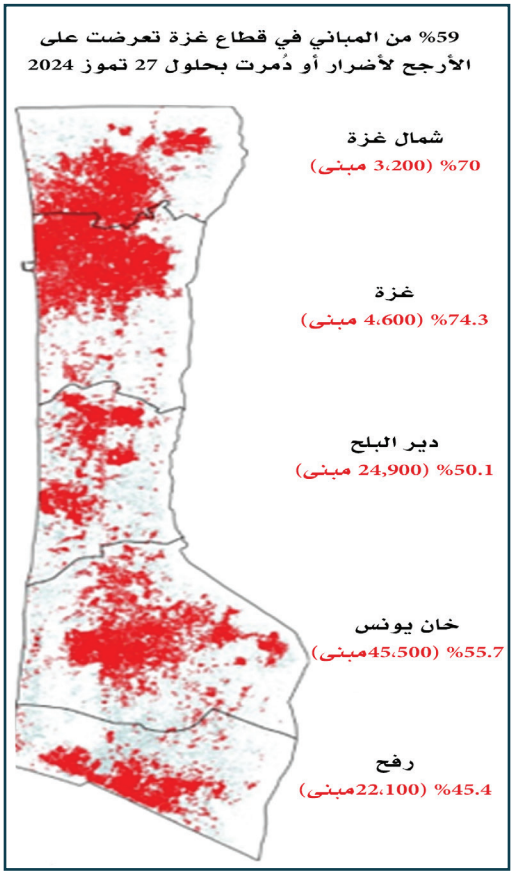

جدول 2-1: نسب خسائر القطاعات المختلفة (كانون الثاني، 2024)

القطاع	الخسائر
قطاع الإسكان	%72
قطاع التجارة والصناعة والخدمات	%9
قطاع الزراعة	%3.4

القطاع	الخسائر
قطاع الصحة	%3
قطاع الماء والصرف الصحي والنظافة	%2.7
قطاع البيئة	%2.2
قطاع النقل	%1.9
قطاع التعليم	%1.8
قطاع التراث الثقافي	%1.7
قطاع الطاقة	%1.5
قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	%0.5
قطاع الخدمات البلدية	%0.1

ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، فلقد تمت خسارة أكثر من 200 ألف وظيفة في غزة، وهذا نتيجة فقدان حوالي 90 في المائة من الوظائف في القطاع الخاص، و15 في المائة من الوظائف في القطاع العام، فضلاً عن خسارة وظائف جميع العمال من غزة الذين كانوا يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي. كما انهار قطاع الزراعة إلى حد كبير بسبب القصف المستمر، حيث تم تدمير ما يقرب من 50 في المائة من الأراضي الزراعية. كذلك، فإن النقص أصاب، أيضاً، قطاع الإنتاج الحيواني في ظل شح الأعلاف ونزوح المزارعين بعيداً عن مزارعهم، ما سيتطلب، مستقبلاً، مجهوداً كبيراً لكي يكون هذا القطاع قادراً على استعادة دوره، ابتداءً بعودة القدرة البشرية المؤهلة، وإمداد هذا القطاع بالمدخلات الضرورية، فضلاً عن وجود حاجة كبيرة إلى تأهيل ما تم تدميره وفقدانه من البنية التحتية التي تخدم قطاع الزراعة بشكل مباشر.

ويبقى أكثر القطاعات تأثراً بفقدان الوظائف في غزة هو قطاع البناء، حيث سجل التراجع الأكبر بنسبة حوالي 96 في المائة في الربع الرابع من العام 2023 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2022، يليه قطاع الزراعة بنسبة حوالي

93 في المائة، والقطاع الصناعي بنسبة 92 في المائة، وقطاع الخدمات بحوالي 77 في المائة في الربع الأخير من العام 2023. ومن المتوقع أن تحتاج المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى منح طارئة ودعم للأجور كجزء من عملية استعادة النشاط وتسهيل التعافي الاقتصادي المحلي. وستكون هناك حاجة، أيضاً، إلى تنمية واسعة النطاق للمهارات والتدريب المهني (الامم المتحدة، 2024).

كما ألحقت الحرب في قطاع غزة دماراً غير مسبوق بسوق العمل الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفقاً لبيانات وتحليلات جديدة أجرتها منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث رفعت الحرب نسبة البطالة إلى ما يقارب 80 بالمائة، وتقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 83.5 بالمائة في قطاع غزة، وتسببت في فقدان الوظائف وسبل العيش على نطاق واسع، فلقد أوقفت جميع منشآت القطاع الخاص إنتاجها تماماً، أو خفضت إنتاجها بشكل كبير، حيث فقد القطاع 85.8 بالمائة من قيمة إنتاجه؛ أي ما يعادل 810 ملايين دولار أمريكي خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب (منظمة العمل الدولية، 2024).

أما بالنسبة للتأثيرات البيئية للحرب في غزة، فقد أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوجود تأثيرات غير مسبوقة، مما يعرّض المجتمع لمخاطر التلوث المتسارع في التربة والمياه والهواء، فضلًا عن مخاطر الأضرار التي قد تكون غير قابلة للإصلاح في النُظم البيئية الطبيعية.

ويمكن تلخيص التقييم الأوّلي لهذه الآثار على البيئة الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2024)

- تقويض التقدم الذي أُحرز مؤخراً، وإن كان محدوداً، في نظم الإدارة البيئية في غزة، بما في ذلك تطوير مرافق تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، والنمو السريع في استخدام الطاقة الشمسية، والاستثمارات في إصلاح الأراضي الرطبة الساحلية في وادي غزة.
- التقديرات تشير إلى أن الصراع خلف ما يقرب من 40 مليون طن من الركام، حيث يوجد الآن أكثر من 100 كيلوغرام من الركام لكل متر مربع في قطاع غزة. فقد بلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة حتى وقت إعداد الدراسة 360,000 منشأة من القطاعات كافة،[2] ما يجعل عملية إعادة الإعمار الحالية تختلف كلياً عن سابقاتها. فعملية إعادة الإعمار في العام 2014 خلفت ما يقارب مليون طن من الركام، والحرب الحالية خلفت أربعين ضعفاً ولم تنته بعد، وبالتالي هذا يستوجب آلية ممنهجة للتعامل مع الركام وتحويل التحدي القائم إلى فائدة يمكن الاستفادة منها في توسيع الميناء البحري، أو إقامة مشاريع على بحر غزة، واستخدامها في إعادة رصف الشوارع؛ فهنالك العديد من التجارب السابقة لاستخدامات الركام والدمار الذي خلفته الحروب؛ ومن تلك التجارب الدولية، استخدام ألمانيا والمملكة المتحدة الركام لإعادة تأهيل مساحات حيوية ومرافق عامة منها الحدائق والمتنزهات والملاعب، إضافة إلى ردم الحفر التي نتجت عن التفجيرات خلال الحروب، وفي وقت أقرب استخدم العراق ركام الحرب في إعادة الإعمار للتخفيف من حدة الخراب الناتج عن الحرب. لذلك، شدد التقرير على أن إزالة الركام ستكون مهمة ضخمة ومعقدة، ويجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن لتمكين أنواع أخرى من التعافي وإعادة الإعمار، لاسيما أنه يشكل مخاطر على صحة الإنسان والبيئة، ناجمة عن الغبار والتلوث بالذخائر غير المنفجرة ومادة الأسبستوس والنفايات الصناعية والطبية، وغيرها من المواد الخطرة.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (09 آذار 2024). " عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/07 " - آخر تحديث 2024/03/09 الساعة 19:30. الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3TcVOzi

- التعامل مع الذخائر التي لم تنفجر في قطاع غزة، حيث خلفت عمليات القصف الكثيفة مجموعة من القنابل والصواريخ التي لم تنفجر، والتي تحتاج إلى التعامل معها بشكل آمن لضمان عدم إحداث أضرار وكوارث، ما يتطلب فرقاً متخصصة في التعامل مع تفكيك المتفجرات، مع العلم أن أجهزة السلطة الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية لديها وحدات متخصصة يمكن إيفادها للقطاع للتعامل معها –وحدة هندسة المتفجرات التابعة لجهاز الشرطة- ويجب أن يأتي ذلك ضمن عملية إعادة إعمار متكاملة مدعومة، أيضاً، بفرق ومؤسسات دولية متخصصة.
- تعطُّل نظم المياه والصرف الصحي والنظافة العامة بالكامل تقريباً، فلقد أدى النزاع إلى إغلاق محطات معالجة مياه الصرف الصحي الخمس في غزة، ما أدى إلى تلويث الشواطئ والمياه الساحلية والتربة والمياه العذبة بمياه الصرف الصحي بمجموعة من مسببات الأمراض والمواد الكيميائية الخطرة، وهذا يشكل تهديدات مباشرة وطويلة المدى على صحة سكان قطاع غزة والحياة البحرية والأراضي الصالحة للزراعة.
- تعرُّض نظام إدارة النفايات الصلبة لأضرار بالغة، حيث لحقت أضرار بخمسة من أصل ستة مرافق لإدارة النفايات الصلبة في غزة. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تراكم 1200 طن من القمامة بصورة يومية حول المخيمات والملاجئ.
- نشر ذخائر تحتوي على معادن ثقيلة ومواد كيميائية متفجرة في المناطق المكتظة بالسكان في غزة، ما أدّى إلى تلويث التربة ومصادر المياه، وتشكيل خطر على صحة الإنسان سيستمر لفترات طويلة بعد وقف الحرب. وتشكل الذخائر غير المنفجرة مخاطر جسيمة على وجه الخصوص على الأطفال.
- كذلك من المتوقع أن يؤدي تدمير الألواح الشمسية إلى تسرب مادة الرصاص والمعادن الثقيلة الأخرى، ما يسبب نوعاً جديداً من المخاطر على التربة والمياه في قطاع غزة.

وبالنسبة لأثر الحرب على المباني الأثرية والمواقع التاريخية، فلقد أجرت اليونسكو تقييماً أولياً للأضرار التي لحقت بالممتلكات الثقافية، وذلك من خلال تقنيات الاستشعار عن بعد، بالاستناد إلى الصور الجوية وتحليلها، التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وذلك بسبب صعوبة إجراء تقييم ميداني في ظل الظروف الراهنة. وبناءً على هذا التقييم، فلقد تحققت اليونسكو، حتى تاريخ 10 حزيران/يونيو 2024، من تضرر 50 موقعاً منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إذ تضرر 11 موقعاً دينياً، و28 مبنى ذا أهمية تاريخية و/أو فنية، ومستودعان للممتلكات الثقافية المنقولة، و4 صروح أثرية، ومتحف واحد، و4 مواقع أثرية.[3]

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن الإيفاء بتقييم الآثار السلبية لهذه الحرب؛ إذ أن خسائرها تفوق الحروب والاعتداءات السابقة مجتمعة بأضعاف كبيرة، وأقل ما يمكن الحديث عنه هنا، هو تدمير مؤسسات قطاع غزة العامة والخاصة والمجتمع المدني، وهجرة الخبرات والكفاءات، الأمر الذي يخلق تحديات كبيرة في بنية وتركيبة مؤسسات المجتمع المدني بقطاع غزة، التي باتت تعاني من مشكلتين كبيرتين؛ الأولى، إغلاق وتدمير البنى التحتية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي بشكل عام، الذي من المفترض أن يعمل على تهيئة الظروف والبيئة ومعالجة إشكاليات المجتمع بمختلف مركباته. أما المشكلة الثانية، فتخص العاملين في تلك المؤسسات، إذ أنهم غير منفصلين عن بيئتهم ويخضعون لظروف الحرب التي يعيشها المجتمع، وبالتالي فإن مقدمي الرعاية والعناصر البشرية الأساسية العاملة في هذه المؤسسات باتت بحاجة إلى إعادة تأهيل، ما يصعب عملها، وهو ما يستوجب، وبشكل عاجل، دعم ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني الدولية للعمل على

3 تقرير اليونسكو. " التقييم الأولي للأضرار التي لحقت بالممتلكات الثقافية خلال حرب غزة 2024 ". حزيران 2024. الموقع الإلكتروني:https://www.unesco.org/ar/gaza

معالجة الآثار المدمرة التي تركتها الحرب في قطاع غزة. فضلاً عن ذلك، أثرت الحرب سلباً على النسيج الاجتماعي الذي يعتبر رافعة مهمة للصمود، نتيجة تقطع أوصال القطاع وتجزئته ونزوح مئات آلاف المواطنين بشكل قسري إلى أماكن شتى بعيداً عن مواطن سكناهم.

كما صاحبت الحرب على قطاع غزة مجموعة من الأمراض التي تفشت بين الناس في مراكز الإيواء والخيام، وأبرزها فايروس الكبد الوبائي، وأمراض الأمعاء والجهاز التنفسي، والأمراض الجلدية، إلى جانب الإصابات المباشرة التي تسببت بالبتر والكسر والحروق، إضافة إلى مضاعفات سوء التغذية، وترافق هذا كله مع حملة غير مسبوقة لتدمير منشآت القطاع الصحي، وهدم قدراته، وقد أخرجت الحرب 30 مستشفى عن الخدمة، وألحقت أضراراً بالغة بـ 25 مستشفى وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

في السياق ذاته، أشار الدكتور محمد مصطفى رئيس الوزراء الفلسطيني في مؤتمر دافوس الاقتصادي 2024،[4] إلى تعرض 350 ألف وحدة سكنية لدمار كلي أو جزئي في قطاع غزة. وأضاف أنه بافتراض أن 150 ألفاً منها ستحتاج إلى إعادة البناء بمتوسط تكلفة يبلغ 100 ألف دولار للوحدة، فهذا يعني "15 مليار دولار للوحدات السكنية ". هذا بدون التطرق إلى البني التحتية والمؤسسات الخدمية والاقتصادية كالمستشفيات، وشبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء. غير أن حجم الدمار أكبر من ذلك بكثير رغم عدم وجود رصد وإحصاءات دقيقة، وهو ما يرفع تكاليف إعادة الإعمار ما بين 30-50 مليار دولار على الأقل، هذه التقديرات كانت قبل خمسة شهور، ما يعني أنها لا تشمل ما تم تدميره خلال الشهور الأخيرة.

4 World Economic Forum (Jan 17, 2024). Davos AM24: A Conversation with Mohammad Mustafa, Chairman, Palestine Investment Fund. Retrieved from: https://2u.pw/T1bX97q

ومما لا شك فيه، فإن قيمة الخسائر المادية وتردي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحروب، هي تحديات كبيرة، ولكن حينما يحدث ذلك لدول كبيرة وذات مساحات شاسعة، وذات سيادة، وتمتلك مقدرات محلية، فإن هذا بالتأكيد سيساعدها على اتخاذ سياسات اقتصادية باتجاه التعافي وإعادة الإعمار، بينما كل هذه العوامل غير متاحة لقطاع غزة ذي المساحة الضيقة والموارد المحدودة والمحاصر منذ 17 عاماً، الذي يعاني اقتصاده من خمس حروب سبقت هذه الحرب المدمرة، الأمر الذي يتطلب المضي إلى أبعد من عملية الإعمار التقليدية التي قامت بها الدول الأخرى في مدنها المدمرة، ويحتاج هذا إلى جهود ومشاركة أوسع بكثير تتجاوز النمط التقليدي في إعادة إعمار المدن المدمرة.

لذلك، فإن عملية إعادة الإعمار للمدن المدمرة ليست بالهينة، ولكنها غير مستحيلة، بل هي معقدة ومتشابكة لدرجة أنها بحاجة إلى تنسيق وتفاهم وتوافق واسع بين الأطراف كافة، وفي إطار واضح من النزاهة والشفافية، وقد يتطلب الأمر إعادة هيكلة سياسية واقتصادية على نطاق واسع جداً. وفي حالة قطاع غزة، فإن ما يمكن أن يعزز من صعوبة أو سهولة إعادة الإعمار هو الاحتلال الإسرائيلي وسياساته المنتظرة تجاه قطاع غزة والمناخ السياسي الذي سيتشكل نتيجة تفاهمات الأطراف المختلفة ذات العلاقة، إضافة إلى توحيد الجهود الداخلية الفلسطينية لتصب في صالح عملية الإعمار، ومواجهة التحديات المقبلة.

إن مفهوم واستراتيجية إعادة الإعمار الذي يقود إلى التعافي في مرحلته الأولى، يسبقه توفير الخدمات والاحتياجات الإنسانية، ومن ثم القيام بإجراءات تدخلية ذات أولوية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، وهذا يتطلب القيام بخطوات وتحضيرات لهذه الاحتياجات. وهذا يعني أن إجراءات إعادة إعمار المناطق

المدمرة لا يتوقف على المسار السياسي وحده، بل يتعدى ذلك إلى مسارات أخرى كالمسار الاجتماعي والإنساني الإغاثي،[5] ومن ثم الاقتصادي والعمراني. فمفهوم أو مصطلح إعادة الإعمار هو مفهوم متكامل وشامل يتضمن كل ما تقتضيه المرحلة للانتقال من حالة ما بعد الحرب إلى حالة الاستقرار والسلام، وهذا يشتمل على إصلاح البيئة السياسية الداخلية، والتعامل مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي تولدت بعد الحرب.

2-2 الإجراءات التدخلية ذات الأولوية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار

لوضع خطط الإنعاش المبكر، وفي مراحل لاحقة خطط الإعمار على المديين المتوسط والبعيد، فإنه من الضروري تقدير مستوى الدمار وحجم الاحتياجات في جميع القطاعات، ثم تحديد الأولويات. لذلك، فإن إحدى أهم الخطوات المطلوبة هي عمليات التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في القطاعات المختلفة (القطاع الاجتماعي، القطاع الاقتصادي، البنية التحتية، قطاع الموارد الطبيعية والبيئة، قطاع الحوكمة). واستناداً إلى ما ورد في الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة للعامين 2009-2010،[6] فيجب أن تشكل الإجراءات التدخلية التي لها أولوية، ليس إعادة قطاع غزة إلى حالته السابقة فحسب، بل تشكل، أيضاً، نواة لجهد مُنسّق لتحسين جميع مناحي الحياة في قطاع غزة بصورة جوهرية. ونورد هنا استقراء سريعاً لهذه القطاعات، وحصر سريع لملامح أهم الأضرار التي لحقت بها والجهد المطلوب لإنعاشها.

---

5 قدرت الأمم المتحدة بتاريخ 2024/04/16 أن غزة بحاجة إلى 2.8 مليار دولار للإغاثة الإنسانية العاجلة.

6 السلطة الوطنية الفلسطينية."الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة للعامين 2009-2010 ". المؤتمر الدولي لمساندة الاقتصاد الفلسطيني لإعادة الإعمار في غزة، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، آذار 2009.

1-2-2 القطاع الاجتماعي

ويشمل القطاع الاجتماعي الصحة والتغذية، والتعليم، وشبكات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، والرفاهية النفسية الاجتماعية، والثقافة، والتراث، وقطاع المؤسسات الدينية. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ العديد من الإجراءات التدخلية في هذا القطاع ضمن مرحلة الإنعاش المبكر، من ضمنها:

- استعادة مرافق الصحة المتضررة والمدمرة وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لحديثي الولادة والأطفال والأمهات، ومعالجة الجرحى، وأولئك المحتاجين إلى إعادة تأهيل.
- بناء قدرات العاملين في مجالات الرعاية الصحية والتغذية والصحة النفسية الاجتماعية، لمواجهة الأوضاع غير العادية التي خلفتها الحرب.
- الاهتمام بالاحتياجات النفسية الاجتماعية لدى النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والشرائح التي تعرضت لضغوطات نفسية كبيرة خلال فترة الحرب.
- استعادة مرافق التعليم المتضررة والمدمرة وتوفير المواد التدريسية والتعليمية.
- دعم قدرة الأنظمة القضائية والشرطة لمنع أي تجاوزات أو عنف عائلي.
- تنفيذ إجراءات الوقاية الأساسية والحماية للمباني التاريخية والمواقع الأثرية، وبخاصة في موقعي التراث العالمي المحتملين: ميناء الأنثيدون ودير القديس هيلاريون.

2-2-2 البنية التحتية

يشمل الهم الأساسي لإعادة البنية التحتية، استعادة وإصلاح المرافق السكنية، مثل المساكن، والمياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والوقود، والنقل، والاتصالات. كذلك هناك ضرورة لإعطاء أولوية لإعادة إعمار الطرق، وبخاصة الطرق الإقليمية، وكذلك الطرق التي تخدم مواقع الخدمات العامة مثل المستشفيات والمدارس، إضافة إلى الطرق التي تخدم الأحياء السكنية. بموازاة ذلك، يجب رفع الحطام من موانئ الصيد حتى يتمكن الصيادون من استعادة سبل كسب عيشهم. أما بالنسبة للمساكن، فمن المهم إجراء مسح أمني إنشائي للمباني المتضررة، حيث إن الأضرار الإنشائية لا تظهر دائماً على الفور. ومن شأن ذلك المساعدة في القيام بالإصلاحات الطارئة للوحدات السكنية غير المعرضة لخطر الانهيار، وإمكانية إجلاء السكان الذين لا يزالون في خطر. وفي حالة وجود مساكن مدمرة بشكل كامل، فإن هذا سيستدعي الحاجة لتقديم خدمة الإيواء المؤقت، أو دعم مالي للأسر المتضررة (على سبيل المثال الإعانات الإيجارية). وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء عناية خاصة لتجهيز المباني العامة والمنازل بما يسمح للمعاقين بالدخول إليها.

2-2-3 الاقتصاد

في القطاع الاقتصادي يجب إعطاء أولوية لتوفير فرص عمل على نطاق واسع عند القيام بالإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر، وبخاصة بعد أن تسببت طول فترة الحرب في نفاذ السيولة المالية لدى الكثير من الأسر التي تعطلت أعمالها خلال الحرب. كما ينبغي توجيه الإجراءات التدخلية

للقطاعات التي يمكنها توفير الغذاء والمسكن لمتضرري الحرب، والسعي إلى تمرير المنافع الاقتصادية إلى القطاع الخاص بغزة، ورفع قدرة هذا القطاع على الوصول إلى التمويل. كذلك يجب السعي إلى حل مشكلة نقص السيولة، واستبدال العملة التالفة، حيث إنه طوال فترة الحرب لم يسمح بإدخال سيولة نقدية بدل تلك التي تسربت نتيجة دفع تكاليف السفر أو شراء البضائع من الخارج، وغيرها من الأمور. ومن البديهي التذكير أن نجاح هذه الإجراءات سوف يعتمد على حرية العبور والحركة على المعابر. الإجراءات التالية هي إجراءات تشتمل على جهود الإنعاش المبكر لتحسين الواقع الاقتصادي خلال فترة قصيرة من الحرب، فضلاً عن تدخلات على المديين المتوسط والطويل:

- استعادة الأصول الزراعية المدمرة، بما في ذلك الحقول والدفيئات والمزارع وآبار الري والمضخات وترميم السدود، واستعادة مزارع الأسماك التي تضررت، وإصلاح قوارب الصيد.
- تصدير المنتجات الجاهزة ذات العائد المرتفع، واستعادة خبرات المزارعين في زراعة الأزهار، وزيادة الاهتمام بالصناعات الغذائية المحلية للحد من الاعتماد على المنتجات المستوردة.
- إصلاح وتجديد الآلات والمصانع وإعادة بناء الإنتاج الصناعي المحلي، وبخاصة إعادة تأهيل مدينة غزة الصناعية التي دمرت بشكل كامل خلال الحرب.
- زيادة فرص حصول المؤسسات التجارية على التمويل من خلال المنح والقروض الميسَّرة.
- مساندة برامج التعليم والتدريب لتطوير قوى عاملة عالية المهارة لخلق فرص عمل منتجة وتشجيع روح الابتكار والنمو الاقتصادي المعتمد على التكنولوجيا.

" كما أنه من المهم التذكير بأن الدولة التي تسعى إلى إعادة الإعمار من الناحية الاقتصادية، عليها أن تنتهج سياسات هيكلية جديدة في مجال التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ينبغي أن تعتمد على خطط عاجلة قصيرة ومتوسطة الأجل، وأن تتبنّى برنامجًا شاملًا لدعم المشروعات الصغيرة، مع الابتعاد عن التحديات البيروقراطية التي تواجه صغار المستثمرين. كما أنها مُلزمة بخلق فرص عمل سريعة من أجل ضمان الحماية الاجتماعية للسكان، والاعتماد على القطاع الخاص، ووضع برامج تحفيزية لهذا القطاع تسهم في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية ".

4-2-2 الحوكمة

من الجدير بالذكر أن هذه الحرب قد شهدت دماراً كبيراً في منظومة حفظ الأمن والنظام، وإضعاف الأجهزة الشرطية، وتقليص قدرة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات، كما أن قطاع غزة بات يفتقر إلى الآليات والشاحنات اللازمة لنقل الركام والمواد اللازمة للبناء، إذ أدّى العدوان إلى تدمير جزء كبير منها، ودمر قدرات الدفاع المدني، وحتى الممتلكات الخاصة لشركات البناء والنقل، إذ استهدفت إسرائيل 70 في المائة من قدرات الدفاع المدني البشرية واللوجستية في قطاع غزة.

لذلك، يجب أن يتركز الجهد الأساسي في مجال الحوكمة على:

- إعادة تأهيل وحدات الأجهزة الحكومية المحلية واستعادة قدرتها على تقديم الخدمات.
- تعزيز منظمات المجتمع المدني وتيسير التنسيق بين أصحاب المصالح وذوي العلاقة.

- تعزيز قدرات المؤسسات العامة والمحاكم ومساندة مؤسسات الحوكمة لتمكينها من تيسير الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات.
- إعادة تأسيس قوة شرطة مدنية محترفة لديها القدرة على توفير الأمن للسكان المدنيين في غزة.

وجدير بالملاحظة أن مساندة الهيئات المحلية قد تم، أيضاً، وخلال الفترات السابقة عبر برامج مختلفة في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، ومن ضمنها إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية للبلديات، وتعزيز مبادئ الإدارة والحكم الرشيد ومفاهيم المساءلة المجتمعية والنزاهة والشفافية، حيث يمكن إعادة إطلاق هذه البرامج عبر وسائط مختلفة، أهمها صندوق الإقراض وتطوير البلديات.

5-2-2 الموارد الطبيعية والبيئة

من المفهوم أن فترة الحرب الطويلة قد استنزفت الكثير من الموارد، وأدت إلى أضرار بالغة بالمصادر الطبيعية، ففي ظل انعدام مصادر الطاقة، وعدم قدرة الجهات المختصة على ضخ مياه الصرف إلى محطات المعالجة المركزية، وعدم تمكن الهيئات المحلية من نقل النفايات الصلبة إلى مكبات النفايات الإقليمية شرق القطاع التي كانت مسرحاً للعمليات العسكرية، أدى ذلك إلى تراكم النفايات في مكبات مؤقتة داخل حدود البلديات، وبالقرب من التجمعات السكنية وأماكن إيواء النازحين، إضافة إلى تدفق مياه الصرف دون معالجة تذكر، حيث تسبب ذلك في تفشي الأمراض المعدية، وانحدار كبير في جودة البيئة المعيشية للسكان. لذلك، فإن الإجراءات التدخلية ذات

الأولوية في هذا المجال، ستشتمل على ما يلي:

- رصد إمدادات المياه والموارد المائية بحثاً عن وجود ملوثات ميكروبيولوجية وكيماوية ومادية.
- تطهير شبكات إمدادات المياه، واتخاذ التدابير الضرورية لحماية الصحة العامة.
- اتخاذ الإجراءات الفورية لإزالة النفايات الصلبة المتراكمة من المناطق السكنية والمواقع العشوائية لإلقاء المخلفات، وتحسين القدرات لدى مقدمي الخدمات.
- إزالة تلوث الحقول الزراعية واستعادتها، وإعادة تأهيل الأراضي التي تعرضت للتجريف.
- إزالة الركام، وبناء برنامج معلومات عام لتحذير السكان من خطر المخلفات المتفجرة للحرب.
- تحسين قدرات إدارة نفايات الرعاية الصحية الخطرة، من خلال تنفيذ تقييم الاحتياجات، ووضع الإرشادات والأدلة وشراء المعدات والأجهزة، وتدريب العاملين في قطاع الرعاية الصحية.

3-2 المبادئ الإرشادية لعمليات إعادة الإعمار

يجب أن تحرص أي خطة لإعادة الإعمار على تكامل خطط الإنعاش المبكّر، مع الجهود متوسطة وطويلة الأمد لإعادة الإعمار بهدف تحقيق التنمية المستدامة. كما أن تنفيذ العديد من الإجراءات التدخلية، من شأنه أن يكون أكثر يسراً حال تم إحراز تقدم نحو رأب صدع الانقسامات الداخلية التي أثرت سلباً على الواقع الفلسطيني منذ العام 2007، إلا أن العقبة الرئيسية التي يمكن أن تعيق خطط إعادة الإعمار، هي استمرار الحصار الإسرائيلي

على غزة، فبدون تدفق المواد، والخبرات، والنقود، واستعادة حرية الحركة الكاملة وغير المقيدة للأشخاص والبضائع إلى قطاع غزة، ولجميع مواد الإعمار والإغاثة، لن يتحقق التخفيف من حدة المعاناة القائمة، ناهيك عن وضع أسس التنمية طويلة الأمد. كما أن دعم الجهات المانحة للخطط الوطنية لإعادة إعمار غزة، بما في ذلك دعم الموازنة الطارئة للرواتب ولفواتير التأمينات الاجتماعية وفواتير الطاقة، هو أمر لا غنى عنه.

ووفقاً لتقارير البنك الدولي والأمم المتحدة والخطط السابقة لإعمار غزة،[7] وبناءً على التجارب الدولية والممارسات الفضلى، يمكن تلخيص المبادئ الإرشادية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار بما يلي:

- إعادة البناء على نحو أفضل، لضمان ألا تقود خطة الإنعاش المبكر والإجراءات التدخلية لإعادة الإعمار إلى تكرار الأوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب، وإنما إلى خلق مستويات معيشة محسنة وأكثر استدامة، وفرص حياة أفضل من ذي قبل. ولذا، يجب أن تأخذ الخطط المستقبلية بعين الاعتبار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على مدى سنوات عدة من الحصار، وتسعى من ثم إلى التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، والمتمثلة في الفقر، والبطالة، والركود.
- تنشيط القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والاقتصاد المحلي، من خلال تهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية المحلية؛ بما في ذلك خلق فرص العمل، وبناء القدرات المحلية، والتأكد من أن الفلسطينيين في غزة ليسوا مجرد منتفعين، بل فاعلون في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار. هذا

7 المصدر السابق.

إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في إدارة خطط الإنعاش المبكر والإجراءات التدخلية لإعادة الإعمار. ويجب الحرص على أن تكون تلك الإجراءات التدخلية بالطريقة التي تمكّن، قدر الإمكان، من الاستفادة من الأيدي العاملة والمنتجات والخدمات المحلية، ومتى اقتضى الأمر، يجب الاعتماد على مقاولين من الضفة الغربية لضمان الاضطلاع بهذا العمل الحيوي في أسرع وقت ممكن. ومن شأن الالتزام بهذه المبادئ أن تؤدي إلى تحسن فوري للاقتصاد المحلّي، من خلال المساندة في خلق فرص العمل والحد من البطالة، كما سيضمن ذلك، أيضاً، أن تشكل المساعدات الخارجية تعزيزاً لقدرات الاعتماد على الذات، وليس بديلاً لها.

- تعزيز العدالة والمساواة والمشاركة واسعة النطاق من شرائح الشعب الفلسطيني كافة، بما فيها، بصفة خاصة، النساء، والفئات المهمشة، فهي تستند، بالأساس، إلى الالتزام بأن الجهود المبكرة للإنعاش وإعادة الإعمار تتسم بالشمولية والتشاركية ما أمكن، وأنها تسفر عن نتائج ينتفع بها الفلسطينيون في غزة كافة؛ لا سيما تلك الفئات المهمشة، وأولئك الذين هم في أمّس الحاجة إليها.
- التنسيق الفعّال وتبادل المعلومات مع أصحاب المصالح في عملية الإنعاش المبكر، لتجنب الازدواجية وهدر الجهود، وتحسين الموارد المتاحة لتحقيق انتعاش وتنمية على نحو مستدام. ويتطلب النجاح أن تكون المدخلات كافة؛ سواء كانت بشرية، أو مالية، أو فنية، مُعايَرة بدقة وموجهة بعناية، لضمان الاستفادة لأكثر الشرائح المجتمعية تضرراً. ولذا، فمن الأهمية بمكان أن تتفق الجهات المعنية كافة، على تبادل المعلومات، وتنسيق إجراءاتها التدخلية، على نحو يتسم بالمساندة المتبادلة والشفافية، فضلاً عن القيام بمهامهم في إطار أولويات، ومبادئ، ومعايير الخطط التي يتوافق عليها الجميع.

- ومن الجدير بالذكر، أنه يجب أن تستهدف خطط الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة الوصول إلى كافة القطاعات، والمناطق الجغرافية، والمؤسسات المتضررة من جرّاء الحرب الأخيرة على غزة، وألا يكون هناك تمييز بين المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات غير الهادفة للربح.

4-2 التجارب الدولية في إعادة الإعمار

يستعرض هذا الجزء أهم الدراسات والتقارير التي تناولت إعادة إعمار المدن المدمرة ما بعد الحرب خلال فترات تاريخية متنوعة، وذلك من أجل الاستئناس بها والبناء عليها في وضع التصورات المثلى والسياسات اللازمة لإعادة إعمار قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب الحالية.

أكدت دراسة (Langer & Brown, 2016) على أنه حتى الآن لا يوجد نموذج مثالي عالمياً لجميع سيناريوهات إعادة الإعمار، ولكن بعض الإجراءات، مثل ضمان الأمن، وإشراك السكان المحليين في جهود إعادة الإعمار، يعتبر أمراً أساسياً في المراحل الأولى لعملية إعادة الإعمار. كما تناولت دراسة (Yakoob, 2023) التحديات والدروس المستفادة في مجال إعادة الإعمار في مدينة الموصل في العراق، التي تعرضت إلى دمار واسع خلال الحملة لتي أطلقها الجيش العراقي في تشرين الأول/أكتوبر 2016 لتحرير مدينة الموصل العراقية من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأشارت الدراسة إلى أن عملية إعادة إعمار الموصل واجهت عقبات كثيرة، شملت ندرة الموارد المالية، والعقبات البيروقراطية، ووجود الذخائر غير المنفجرة. وأكدت الدراسة على النهج التشاركي ودور المؤسسات غير الحكومية والمبادرات الشعبية والمجتمعات المحلية في مساندة وتعزيز جهود الإعمار، إضافة إلى دور الدعم والتعاون الدولي.

كذلك، أكدت دراسة أخرى تناولت تجربة "إعادة بناء الاقتصاد بعد الحرب" في العديد من المدن العربية والغربية (Peat and Goerdeler, 2022) على أهمية النظر إلى تجارب الدول التي نجحت في إعادة بناء اقتصاداتها بعد الحرب، والحاجة إلى إجراء تقييم احتياجات شامل لتحديد مدى الضرر وتحديد القطاعات ذات الأولوية لإعادة الإعمار. وأوصت الدراسة بضرورة النهج التشاركي في إعادة الإعمار، من خلال ترافق التمويل الدولي مع استثمارات القطاع الخاص، والتمويل الحكومي من خلال الموازنة العامة والقروض. كما أكد التقرير على أهمية إعطاء الأولوية لإعادة إعمار البنية التحتية من شبكات النقل والطاقة والاتصالات، والتي يجب أن تترافق مع إعادة بناء المؤسسات التعليمية والصحية، وتحسين رأس المال البشري والرفاه الاجتماعي. وفي هذا السياق، أسهبت الدارسة في تسليط الضوء على تجربة الكويت في إعادة الإعمار، التي ابتدأت بإعادة تأهيل البنية التحتية، وإعادة بناء قطاع الطاقة النفطية، واستعادة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الضعف الهيكلي في النظام المالي الكويتي، حيث اعتمدت عملية إعادة الإعمار في الكويت على ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل، أولاً، التوفيرات المتراكمة من الفائض المالي الكويتي قبل الحرب، والمساهمات من الصندوق السيادي، ثانياً، الدين الخارجي، وثالثاً، التعويضات العراقية المفروضة من قبل لجنة الأمم المتحدة.

كما تناولت دراسة (Adly et al,. 2021) عملية إعادة الإعمار ما بعد الحرب في الدول العربية، حيث أكدت على وجود أربعة شروط أساسية لنجاح عملية إعادة الإعمار: توافر الموارد الاقتصادية، طريقة انتهاء الحرب، وجود عملية سياسية، الهياكل الاقتصادية قبل الحرب. لذلك، يعتبر توفر الموارد الاقتصادية؛ سواء المحلية أو الخارجية، ضرورياً، ولكن غير كافٍ لإعادة

الإعمار الناجحة. إضافة إلى ذلك، فإن طريقة انتهاء الحرب تعتبر أساسية لإعادة الإعمار ما بعد الحرب، حيث يؤدي استمرار الصراعات إلى زيادة التشظي وعرقلة عملية إعادة الإعمار، إضافة إلى أن وجود عملية سياسية ذات مغزى أمر أساسي لإمكانية الإعمار وفاعليته. أخيراً، الهياكل الاقتصادية قبل الحرب، والتراث المؤسسي، والعلاقات مع البلدان، وبخاصة المجاورة، كلها تلعب دوراً مهماً في تحديد تأثير إعادة الإعمار. وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأنه في سوريا وليبيا واليمن والعراق، تغيب بعض الشروط الأساسية لنجاح إعادة الإعمار، إما جزئياً أو كلياً في ظل تعقد الوضع الأمني والسياسي، ولذلك أعاق نقص الموارد، وتفاقم الصراع الأمني، والتجزئة السياسية، جهود الإعمار في هذه الدول.

من ناحية أخرى، تطرقت دراسة إيرنست (Earnest & Dickie, 2012) إلى التحديات التي واجهت تخطيط وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في كوسوفو بعد الحرب (1998-1999)، والتي تمثلت في ضعف التخطيط والتنفيذ لمشاريع إعادة الإعمار في ظل بيئة سياسية واقتصادية معقدة. لذلك، أكدت الدراسة على أهمية فهم البيئة السياسية وتنسيق المشاريع بفاعلية لتحقيق النتائج المطلوبة، كما أوصت الدراسة المانحين ووكالات المساعدات بضرورة تشجيع المؤسسات في كوسوفو على إعداد خطط فعالة لإدارة المخاطر، وضرورة تعزيز المشاركة المجتمعية في تحديد المشاريع وعملية التخطيط والتنفيذ ضمن برنامج واضح لإعادة الإعمار.

كما أن التجربة الألمانية واليابانية في إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945 جديرة بالاهتمام، حيث وصل عدد الضحايا إلى 60 مليون فرد، معظمهم من المدنيين، وكان ربع هذه الخسائر من ألمانيا واليابان، فيما

بلغت الخسائر الاقتصادية مستويات قياسية غير مسبوقة في التاريخ. وصفت عملية إعادة الإعمار في هذين البلدين بـ»المعجزة الاقتصادية»، حيث أصبح الاقتصاد الألماني يلي الاقتصاد الأميركي مباشرة في نهاية الخمسينيات، فيما تمكنت اليابان من إنجاز إعادة الإعمار بجهودها، فبعد أربع سنوات على رحيل المحتل، رفعت اليابان شعار (التعبئة) و(الكف عن التذمر) و(الانهماك في العمل)، واعتمدت وزارة التجارة والصناعة رؤية واضحة في تشغيل ودعم المصارف والمجموعات العائلية لبناء شركات صناعية وتجارية ضخمة.

في الحقيقة، توفرت مجموعة من العوامل المشتركة في إعادة إعمار ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أبرزها:[8]

1. الدعم الدولي السخي؛ ففي العام 1948، طرح الأميركيون والبريطانيون والفرنسيون في مناطق سيطرتهم المارك الألماني، وبدأوا معالجة التضخم، واتبعوا السياسة نفسها في اليابان برعاية المصرفي جوزف دودج. كما لعبت "خطة مارشال"، وهو مشروع اقتصادي أطلقه الجنرال جورج مارشال، رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية، بهدف إعادة تعمير أوروبا، دوراً حاسماً في دعم التعافي الاقتصادي. وفي هذا السياق، يقول أستاذ التاريخ في جامعة برلين الحرة، آرند بويكامبر، إن الكتلة الكبيرة من المال التي أطلقت إعادة الإعمار الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، كانت فقط أحد العوامل، فهي ترافقت مع تعزيز كبير في القدرة الصناعية للبلاد، من سيارات ومنتجات كيميائية وإلكترونية وغيرها، مع توفر (خزان اليد العاملة)

8 https://www.britannica.com/event/World-War-II/Human-and-material-cost

الذي شكل أساسه 13 مليون ألماني طردوا بعد الحرب من أراضٍ في أوروبا الشرقية. كما ساهم شطب الدين الألماني من قبل لندن في العام 1953 في إخراج البلاد من أزمتها.

2. توفر البنية التحتية البشرية، حيث امتلكت اليابان مجموعة واسعة من العمالة المتحفزة، والمنضبطة، والمثابرة، وسريعة التعلم، التي كانت على استعداد للعمل لساعات طويلة مقابل أجور منخفضة جداً (في البداية فقط)، بالمقابل، كانت شركات ألمانية مثل "فولكس فاجن"، و "سيمنس"، التي أدارت عملياتها في قطاعات تصنيع السيارات، والإلكترونيات، تمثل ركائز للنمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب.
3. الدور الفاعل للقطاع الخاص وتدخل الحكومة المنتظم، حيث قادت الشركات في اليابان وألمانيا التحول الاقتصادي خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، مع ولاء الموظفين بفعل الوعود بزيادة الأجور، وضمان الوظائف، فضلاً عن المنتجات المبتكرة التي تم تصديرها إلى جميع أنحاء العالم. ورافق ذلك سياسة حكومية منسقة ومتسقة مع تطلعات القطاع الخاص.
4. إجراء إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، تمثلت في إعادة تخصيص الموارد، وسياسات التيسير الكمي التي اتبعتها البنوك المركزية للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية بهدف إحداث تحول صناعي وزراعي كبيرين.
5. الإعمار وفق برامج عملية موثوقة أعادت الثقة بين الشعب والقيادات الجديدة، فنجحت ألمانيا واليابان في صياغة تنمية متوازية ومتوازنة بدمج الاقتصاد مع مكونات المجتمع المتنوعة، من حيث الاهتمام بالتعليم والأدب والفنون، والتركيز على الريادة والتكنولوجيا، والزراعة والصناعة والطاقة والبيئة والبنية التحتية بأنواعها كافة.
6. القيام بإعادة هيكلة مؤسساتية لمكونات الدولة ووظائفها بما يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية.

مما سبق، يتضح أن تجارب الدول في إعادة الإعمار متنوعة وغنية بالدروس، وربطت ما بين إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رفع مستوى الإنتاج المحلي، وتوسيع نطاق التجارة الخارجية، وتعزيز الاستقرار المالي، واستيعاب البطالة. انطلاقاً من هذا المفهوم والسياق، فقد أكدت الدراسات السابقة حول تجارب الدول في إعادة الإعمار على مجموعة من التوصيات والدروس المستفادة، نذكر أبرزها كما يلي:

1. ضرورة توافر الموارد الاقتصادية المحلية والخارجية، وهذا يتطلب جهداً محلياً وخارجياً، مع ضرورة وجود دعم دولي سخي، وإعادة هيكلة مؤسساتية وإصلاحات اقتصادية كبيرة، وتحديد المجالات التي يمكن العمل عليها من خلال القروض المحلية والأجنبية، وبحيث تكون هذه المجالات خارج نطاق المساعدات الدولية.
2. البدء الفوري بحصر الأضرار وتقييمها ضمن منهجية إحصائية علمية ودقيقة، الأمر الذي يساعد في تحديد الأولويات وتسهيل وضع الخطط بكافة أنواعها الحالية والمرحلية، المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.
3. تحديد الأولويات الاستثمارية التي يجب توجيه القطاع الخاص للاستثمار بها، وكذلك توجيه الاستثمارات الخارجية المباشرة لصالح أولويات المجتمع.
4. استشارة وإدماج مجموعة متنوعة من الخبراء، بمن في ذلك السياسيون والمستثمرون والمهندسين المعماريون والمخططون والمؤرخين والاقتصاديون وعلماء الآثار وعلماء الاجتماع وخبراء الأنثروبولوجيا، لضمان نهج شامل لإعادة الإعمار. ومراعاة آراء أصحاب المصلحة المختلفين والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي، مع ضمان الشفافية والمساءلة في عملية الإعمار، والدور المحوري للجنة تنظم عملية إعادة الإعمار، إضافة إلى الاستفادة من التجارب السابقة لتوجيه خطط الإعمار المستقبلية.

5. تفعيل وتوسيع نطاق العمل الإغاثي الإنساني بالتزامن مع برامج الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة والاهتمام بالفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية بالتحديد.
6. تأهيل الكادر البشري والبدء فوراً باستعادة الخدمات الأساسية، وإيجاد حوافز استثنائية للعاملين في إعادة الإعمار.
7. ضرورة وجود الحوكمة والشفافية الجيدة مع إجراء إصلاحات سياساتية واقتصادية جديدة.
8. تفيد التجارب السابقة، أيضاً، بأن الدول كافة أجمعت على إعادة بناء البنية التحتية كأولوية قصوى، ومن ثم التركيز على القطاعين الزراعي والصناعي.
9. أفادت التجارب، أيضاً، بأن تنسيق المساعدات والمشاريع مرهون بالتزامن مع بناء القدرات الحكومية، مع عدم إغفال دور المنظمات غير الحكومية والمشاركة الشعبية وتعزيز ثقافة التطوع. وهذا يتطلب بحسب تجارب الدول بناء القدرات المؤسسية، والإدارية، والتنسيقية والتدريب. وكل ذلك يتم عبر إنشاء مجلس أعلى لإعادة الإعمار يشمل الجهات كافة، لضمان حسن التنسيق وجودة التنفيذ، وعدم تضارب الأدوار وتكرارها.
10. وأخيراً، يمكن الاستفادة من التجربة الألمانية واليابانية من الناحية المنهجية والعملية للمضي قدماً نحو الإعمار الشامل وفقاً للخطوات والمراحل التالية: مرحلة ما بعد الحرب الفورية بالتركيز على استتباب الأمن واستعادة الخدمات الأساسية؛ مرحلة تحقيق الاستقرار السياسي وإعادة هيكلة سياسية؛ مرحلة إعادة إنعاش الاقتصاد باستخدام خطة مدعومة دولياً؛ مرحلة إصلاحات هيكلية اقتصادية وإدارية متوسطة وطويلة الأمد تضمن، بشكل أساسي، التحديث الصناعي والدعم السخي للقطاع الزراعي، وإصلاحات سوق العمل، والحماية الاجتماعية.

الفصل الثالث
تجارب إعادة إعمار غزة خلال الحروب السابقة والدروس المستفادة

1-3 خلفية وحقائق

بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة العام 2005، كثفت إسرائيل سياساتها تجاه غزة بالحصار والعمليات العسكرية، وبعد أن سيطرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على قطاع غزة العام 2007، أعلنت إسرائيل غزة "كياناً معادياً " تلاها شن إسرائيل خمس حروب متوالية، آخرها الحرب الدائرة حالياً (2024/2023)، إضافة إلى موجات متكررة من الاعتداءات وجولات التصعيد.[9]

تفسر الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة أن حقيقة الحصار المتواصل على قطاع غزة بأنه عقاب جماعي، يدفع المجتمع الفلسطيني بسببه أثماناً باهظة، وجزء من هذا الثمن هو حقيقة الدمار المادي الهائل الذي يتعرض إليه قطاع غزة بسبب الحروب المتكررة، هذا فضلاً عن التراجع الاقتصادي ونكوص التنمية بفعل التداعيات التراكمية للحروب والاعتداءات المتكررة في أقل من عقدين من الزمان، وهذا ما أشار إليه تقرير الأونكتاد في الأمم المتحدة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020،[10] بأن معدل البطالة في غزة هو

9 أهم الحروب والاعتداءات التي خلفت دماراً هائلاً في قطاع غزة بحسب المسميات الإسرائيلية: أمطار الصيف 2006 – جلعاد شاليط، عملية الرصاص المصبوب 2008-2009، عمود السحاب 2012، عملية الجرف الصامد 2014، معركة صيحة الفجر 2019، حرب العام 2021 بعد توترات في القدس، عملية الفجر الصادق 2022.

10 تقرير أممي: "خسائر قطاع غزة الاقتصادية الناتجة عن عقد من الاحتلال والحصار الإسرائيلي تخطت الـ 16,5 مليار دولار"، أخبار الأمم المتحدة، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. الكوقع الإلكتروني: https://bit.ly/3DHTyp5

من بين الأعلى في العالم، حيث قدَّر الأونكتاد خسائر قطاع غزة بحوالي 16.5 مليار دولار عن الفترة 2007-2018، (وهذا لا يشمل خسائر الحرب العام 2021، والخسائر الناجمة عن الحرب الدائرة حالياً).

إن إعادة الإعمار والبناء تقع ضمن المسؤولية المباشرة للسلطة السياسية، مع تقاسم المسؤولية مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الأهلي والخاص، ولأنهم جميعاً غير قادرين على إعادة الإعمار والبناء وحدهم في ظل حالة التدمير التي تعرضت لها محافظات قطاع غزة، وفلسطين بشكل عام، يدخل طرف جديد-المانحون- من ضمن أصحاب المسؤولية لتمويل إعادة الإعمار والبناء. لذلك، من أجل تقديم مقاربة جديدة توفر مدخلاً لإعادة الإعمار والبناء في قطاع غزة، فإنه لابد من دراسة وتقييم التجارب السابقة وقراءة التحديات الراهنة بشكل منهجي ودقيق. وفي هذا السياق، كانت هناك الكثير من المبادرات والجهود المتنوعة، تمثلت في عقد العديد من المؤتمرات، والعديد من الخطط لإعادة الإعمار، والجزء التالي يلقي الضوء على هذه الجهود.

2-3 الأدبيات المتعلقة بإعادة الإعمار في غزة سابقاً

إن العدوان الحالي على قطاع غزة يختلف كماً ونوعاً عن الحروب السابقة، الأمر الذي يعني أن عملية إعادة الإعمار ستكون، أيضاً، مختلفة كماً ونوعاً في مجالاتها وعملياتها كافة. في هذا السياق، نستعرض أهم الأدبيات السابقة التي تطرقت إلى عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، من أجل الاستفادة منها والبناء عليها في النموذج المقترح لإعادة إعمار غزة بعد الحرب الحالية.

يعد الحصار الإسرائيلي إلى جانب الحروب المتتالية منذ العام 2007، من أهم العوامل التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع. كما يعتبر هذا الحصار انتهاكاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي، الذي يعيق، بشكل أساسي، عمليات إعادة الإعمار التي أصبحت عملية أولوية قصوى. فحتى العام 2016، لم تتم إعادة بناء إلا الأقل من 10 في المئة من المنازل التي دمرت في العام 2014، كما قدّرت أوكسفام في العام 2015 أن إعادة إعمار غزة ستستغرق أكثر من قرن، إذا لم يتم رفع الحصار، وذلك بسبب قيود الاستيراد التي تفرضها إسرائيل؛ حيث توقعت الوكالة أنه سيكون هناك حاجة إلى أكثر من 800,000 شاحنة لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال العام 2014، ولكن تم السماح بأقل من ربع في المئة من المواد اللازمة (Asi, 2021).

ولقد شهدت غزة دورات من الدمار وإعادة الإعمار خلال الخمس عشرة سنة الماضية، وبخاصة مع التدمير الممنهج والمتتالي للبنية التحتية. وعلى الرغم من تخصيص مليارات الدولارات لإعادة إعمار غزة على مدى العقود الماضية، فإن الوضع لم يشهد أي تحسن يُذكر، بل استمر في التدهور. كما أن الحرب الحالية على قطاع غزة تعدت حدود الحرب التقليدية إلى حرب إبادة جماعية منذ أن تم قطع المياه والكهرباء والدواء، ومهاجمة المستشفيات كأهداف عسكرية، وقصف مراكز الإيواء التابعة لوكالة الغوث الدولية ومراكزها، في ظل انعدام أبسط مقومات الحياة، وتفاقم الوضع حتى وصل إلى كارثة إنسانية ومجاعة وتدهور في جميع مناحي الحياة، وفي مقدمتها الصحة العامة والأمن الغذائي والتعليم.

وقد أوصى عمر شعبان في دراسته العام 2019، بإنهاء آلية إعادة إعمار غزة التابعة للأمم المتحدة (GRM)، التي أنشئت بعد حرب العام 2014، والتي

كانت تهدف إلى مراقبة المواد المسماة "ذات الاستخدام المزدوج" التي يتم استيرادها إلى قطاع غزة، وتمويل عمليات الإعمار مباشرة من قبل الدول والمنظمات الدولية، وأكد على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية وتعزيز دور المؤسسات الوطنية والرسمية في تنفيذ عمليات الإعمار، مع أهمية تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في عمليات الإعمار، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في قطاع غزة.

كما خلصت دراسة لمؤسسة المساعدات الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى إلى أن العمل في إعادة الإعمار وتقديم المساعدات الطارئة ليسا كافياً وغير مجدٍ في ظل غياب الحل السياسي لإنهاء المعاناة بشكل كامل.[11] كما نوهت إلى أنه على الرغم من المساعدات الدولية التي تدفقت على قطاع غزة بعد كل حرب أو جولة تصعيد، فإنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات على الصعيد السياسي، ما جعل جهود المانحين أقل فاعلية، وهو الأمر الذي أدى إلى أن مؤتمرات دولية أولها كان في العام 2009، وآخرها في العام 2014 في القاهرة، لم تنجح في إحداث تعافٍ اقتصادي مستدام، وإعادة إعمار للأضرار الناتجة عن الحروب.

كما أكدت دراسة بركات والمصري (Barakat & Masri, 2017) على أن آلية إعادة الإعمار في غزة ساهمت في إضفاء الطابع المؤسسي على الحصار الإسرائيلي، وأنها أصبحت أداة سياسية تستخدمها إسرائيل لعرقلة عملية إعادة الإعمار، مثل فرض حظر على استيراد الإسمنت والخشب. كما أشارت الدراسة إلى القيود في آلية إعادة الإعمار حسب الأسلوب المتبع (GRM)، لذلك شددت الدراسة على ضرورة وجود نهج بديل للإعمار يعطي

11 American Near East Refugee Aid. (2015, August). "Rebuilding Gaza". ANERA. https://www.anera.org/wp-content/uploads/2017/03/

الأولوية للمنظور المحلي، ويعزز التمكين. كما أوصت الدراسة بأن يتم تحويل جهود إعادة الإعمار نحو مشاريع البنية التحتية، مثل محطات تحلية المياه، ومحطات توليد الطاقة، وإحياء الطرق، التي تخلق فرص عمل محلية طويلة الأمد. وأشارت إلى أن تسريع عمليات الإعمار أمر حاسم لتخفيف معاناة شعب غزة، ولمنع دورة جديدة من الحروب والدمار.

3-3 تجارب الحروب السابقة

في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008، شنت إسرائيل الحرب على قطاع غزة بقصف جوي مكثف أدى إلى استشهاد مئات الموطنين وتدمير كبير للمؤسسات العامة. وفي 3 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت العملية البرية مخلفة خسائر بشرية ومادية كبيرة، ولقد أدت الحرب التي استمرت لمدة 23 يوماً إلى استشهاد ما يقارب 1410 من المواطنين، وأصيب 5380 آخرين. كما تعرض قطاع غزة لأكثر من ألف طن من المتفجرات، دمرت 50 في المائة من شبكات المياه، و55 في المائة من شبكات الكهرباء، و(11122) منزلاً، منها (2627) دماراً كلياً و(8495) دماراً جزئياً، وتم تدمير (581) مؤسسة عامة، منها (149) دُمرت تدميراً كلياً، و(432) جزئياً، و(31) مقراً لمنظمات غير حكومية، و(53) مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، و(60) مؤسسة صحية، بما في ذلك (15) مستشفى طالها القصف، وتم تدمير (29) سيارة إسعاف.[12]

وفي آذار/مارس 2009، عقد أول مؤتمر لإعادة إعمار ما دمرته الحرب بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، بحضور 75 دولة ومنظمة أممية. خلال المؤتمر، تعهدت الدول المانحة بإعادة الإعمار، شريطة أن تقوم السلطة الفلسطينية

12 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-"وفا" (2023). "7593 شهيداً في سبعة عدوانات على غزة، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023": https://2u.pw/IjvZxnA

بتحمل مسؤولياتها دون إشراك "حماس"، ولكن كان ذلك، أيضاً، دون معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بإدخال الموارد اللازمة لإعادة الإعمار. وعلى الرغم من عدم انتهاء عملية إعادة إعمار ما خلفته الحرب السابقة، شنت إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 حرباً جديدة على قطاع غزة، استمرت لمدة 8 أيام، فاقمت من حجم الدمار في البنية التحتية، وأدت إلى خسائر جديدة في الممتلكات والأرواح، وتدهور إضافي في الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وخلال الأعوام اللاحقة، أخذت عملية إعادة الإعمار والبناء مساراً جديداً، وهو "المبادرات الفردية"، حيث بدأت باللجنة القطرية، التي أسست لنفسها مقراً في قطاع غزة تحت مسمى "اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة "، وبحسب بيان تأسيس اللجنة من قبل أمير دولة قطر السابق الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، فإن اللجنة قد بدأت عملها في العام 2012 لتخفيف آثار الحصار وتقديم العون والمساعدة لغزة، عبر مجموعة مشاريع،[13] واستمرت حتى الحرب الأخيرة 2023-2024، حيث دمرت إسرائيل مقر اللجنة ومؤسساتها العاملة في قطاع غزة.

في 8 تموز 2014، شنت إسرائيل حرباً ثالثة على قطاع غزة استمرت لـ 51 يوماً، وأدت إلى دمار غير مسبوق مقارنة بالحروب السابقة، حيث راح ضحيتها 2300 مواطن، وجرح 11 ألف آخرين، وتم تدمير 60 ألف وحدة سكنية ما بين كلي وجزئي، إضافة إلى 71 مسجداً، وكنيستين، ومعظم شبكات المياه ومولدات الكهرباء، و55 مدرسة، و20 مستشفى وعيادة صحية، و350 منشأة اقتصادية، والعديد من الأراضي الزراعية، فضلاً عن تهجير 450 ألف شخص إلى مدارس وكالة الغوث وغيرها من الأماكن. على ضوء ذلك، تم عقد مؤتمر إعادة الإعمار

13 موقع اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، وأهم المشاريع التي نفذتها: https://q-grc.ps

في القاهرة بعد الحرب مباشرة، بحضور ومشاركة ممثلي 50 دولة ومنظمة أممية لبحث إعادة إعمار القطاع، وتعهدت بتقديم 5.4 مليار دولار لتجاوز مخلفات الحرب من دمار في البنية التحتية والاقتصاد (بركات، 2020).

في الوقت ذاته، بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة العام 2014، تشكلت حكومة وفاق وطني فلسطيني، بالتوافق بين حركتي "حماس"و "فتح"، إثر اتفاق مصالحة بين الحركتين، وهو ما ساعد على البدء بعملية إعادة الإعمار. على إثر ذلك، أعلن مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط "روبرت سيري" عن إنشاء آلية إعادة إعمار غزة ((GRM، وهي آلية تديرها الأمم المتحدة بين "الأمم المتحدة والحكومة الفلسطينية وإسرائيل" بهدف مراقبة وتنظيم تدفق البضائع من وإلى قطاع غزة. خلال الأعوام اللاحقة، وضعت إسرائيل، وبحجج أمنية، قيوداً مشددة على دخول البضائع والمواد الأساسية مثل الإسمنت والحديد والزجاج والوقود، فواجهت عملية إعادة الإعمار صعوبات كبيرة، ترافقت مع تصاعد الخلافات السياسية والأمنية بين الفصائل الفلسطينية (الانقسام)، والتأخير في تحويل التعهدات المالية التي التزم بها المانحون.

سارت عملية إعادة الإعمار على إثر حرب العام 2014 بشكل بطيء، أكثر مما كانت عليه في إعمار 2008-2009، وذلك بسبب عوامل عديدة، حسب العديد من تقارير ودراسات إعادة الإعمار، أبرزها غياب مشاركة المجتمع المدني، والقيود الإسرائيلية على تدفق مواد البناء، ونقص التمويل، إذ لم تقدم الدول المانحة سوى 51 في المائة من تعهداتها لإعادة الإعمار. هذا إضافة إلى عقبات بيروقراطية في آليات التنفيذ، إلى جانب الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الجهات الدولية الفاعلة وغيرها.

ما بين الأعوام 2014-2021، وقعت مجموعة من الأحداث والاعتداءات وشهدت تصاعداً للعنف في قطاع غزة، انتهت بشن إسرائيل حرباً جديدة على قطاع غزة في 6 أيار من العام 2021. واستمراراً للمبادرات الفردية لإعادة الإعمار، أعلنت الرئاسة المصرية في 18 أيار/مايو 2021 عن تقديم منحة مالية لإعادة إعمار غزة، بقيمة 300 مليون دولار كمبادرة مصرية فردية تنفذها الشركات المصرية المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن السير بطريق المبادرات الفردية لإعادة الإعمار نابع من حالة الصراع المستمرة، وفقدان رغبة العديد من الدول المانحة دعم الإعمار.

4-3 تحديات ومعيقات إعمار غزة سابقاً والدروس المستفادة

إن عمليات إعادة الإعمار السابقة كانت تتم في بيئة صراعات وخلافات سياسية وإدارية داخلية وخارجية، دون اقترانها بإطار عملية سياسية شاملة أو تحقق الحد الأدنى من الاستقرار والتنمية وإعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية بقطاع غزة إلى الوضع الطبيعي، لذلك واجهت عمليات إعادة الإعمار والبناء السابقة مجموعة من المعيقات والتحديات، التي يمكن إجمالها حسب دراسة (Barakat, 2018) بما يلي:

1-4-3 تحديات سياسية

أولى المشكلات التي تواجه إعادة الإعمار بعد توقف الحرب، تزامنها مع الاحتياجات المادية المطلوبة من المؤسسات والدول من أجل إعادة الإعمار، كذلك استمرار الحصار والاشتراطات الإسرائيلية من جهة، والإصلاحات السياسية والمصالحة المجتمعية الضرورية لبدء عملية الإعمار من جهة ثانية.

وبالتالي، تشكل حالة "اللاحرب واللاسلم" العقبة الرئيسية أمام الإعمار. ومن أبرز التحديات السياسية:

- البيئة الانقسامية الفلسطينية، تؤكد التجارب السابقة، أن مؤسسات السلطة الفلسطينية الرسمية كانت ضعيفة مؤسساتياً بفعل مجموعة من العوامل الداخلية، كالانقسام الفلسطيني، واختلاف رؤى الإعمار. وكذلك، معارضة دول إقليمية ودولية لحكم حركة حماس لغزة، خلقت ضعفاً في التمويل والدعم الدولي القوي لإعادة الإعمار والبناء.
- الاشتراطات الإسرائيلية، يُنظر إلى الاشتراطات التي تفرضها إسرائيل على عملية إعادة الإعمار كتدفق مواد البناء، أنها العائق الأكبر أمام عملية إعادة الإعمار الفعالة، إذ يشكل الحصار المؤسسي المفروض على قطاع غزة العقبة الرئيسية لإعادة الإعمار.
- اشتراطات الدول المانحة، يعتمد المانحون آليات متعددة للتمويل، تستند إلى دراسة كل حالة من حالات ما بعد الحرب، ومن ثم يتم اختيار الطريقة الأنسب للتمويل وكيفية إدارته في إطار استراتيجيات إعادة الإعمار، وعادة ما تكون مشروطة من أجل إجبار الأطراف على الامتثال لتوجهات معينة، وإقناع الأطراف المتنازعة على الجلوس على طاولة المفاوضات والوصول إلى تسوية سياسية وتنفيذ اتفاق سلام، ولكن في الحالة الفلسطينية، لا تتم قراءة الأسباب الحقيقية والكامنة للصراع، وإنما تقدم التعهدات لتخفيف المعاناة من واجب الالتزام الإنساني لا السياسي (المرجع السابق).
- مدى الالتزام الدولي بالتعهدات المالية، يشار إلى أن عدم كفاية التمويل اللازم لعملية إعادة الإعمار من قبل الدول المانحة سبب رئيسي في تعطيل عملية الإعمار والبناء الفعال، حيث يرجع ضعف الالتزام بالتعهدات المالية لمجموعة من الأسباب، أولها إرهاق المانحين في سياق الحروب المتكررة.[14]

14 Ibid, Sultan Barakat. (2018). P210.

2-4-3 تحديات اقتصادية

كان من المفترض أن تحقق عمليات إعادة الإعمار نهضة اقتصادية على المستويات والصعد كافة، بما أنها اعتمدت على هبات قدمت لتدارك حجم الدمار بعد الحروب التي كانت تدور في قطاع غزة، إلا أن ما حدث هو العكس تماماً، إذ فقدت العديد من فرص التنمية ودخلت الحالة الاقتصادية في طور نكوص، في حين أن المؤشرات الاقتصادية السلبية كانت في تصاعد مستمر. ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- لم تحقق فرص عمل جديدة: إن الأشغال والبناء في قطاع غزة كان من المفترض أن يوفر فرص عمل لسكان قطاع غزة ويحقق دخولاً لطبقة العمال العاملة في البناء، إلا أن نسب البطالة تشير إلى العكس تماماً.
- تزايد نسب البطالة: في ضوء البطء في عمليات إعادة الإعمار، وتزايد المنح التي تقدم للحالات الاجتماعية، تزايدت نسب البطالة، ولم تحقق عمليات إعادة الإعمار أي فرص حقيقية للتنمية.
- الحصار والاشتراطات الإسرائيلية: كانت تتم عمليات الإعمار السابقة في بيئة الحصار الإسرائيلي على السلع والموارد كافة، وبالتالي كان الاقتصاد الفلسطيني بقطاع غزة متهالكاً، وزاد تهالكاً مع ارتفاع وتيرة العنف والإعمار معاً.
- تراجعت مؤشرات التجارة الخارجية بشكل ملحوظ، بحيث أصبحت صادرات غزة تشكل فقط 1 في المائة من إجمالي الصادرات الفلسطينية في السنوات الأخيرة.

3-4-3 تحديات إدارية

إن عملية إقرار الإعمار وإعادة البناء في فلسطين تخضع للسياسة الدولية التي تمول العملية بأكملها، وتفرض على إسرائيل التعهد والالتزام بها كي تنجح وتحقق نمواً اقتصادياً حقيقياً، وحتى تستطيع أن تحقق أهدافها، بحاجة إلى خطة إدارية ممنهجة حقيقية، وهو ما لم يحدث في إدارة عمليات الإعمار السابقة، التي شابها العديد من الإشكاليات الإدارية التي يمكن أن نطرحها على النحو التالي:

- عدم نجاعة وكفاية آلية (GRM): ووجهت آلية الأمم المتحدة للرقابة على إعادة إعمار قطاع غزة بالكثير من الانتقادات القوية من قبل جهات عدة، حيث وصفت بأنها اتفاقية سياسية تمنح الحصار غطاءً دولياً، وأن الأمم المتحدة تستبدل دور الاحتلال الإسرائيلي في محاصرة قطاع غزة، فهي تتعدى كونها آلية لإدخال مواد الإعمار، حيث اشترطت معرفة المتضررين، والقيام بتحديد الموزعين وغيرها من الاشتراطات التي ليست ذات علاقة مباشرة بالإعمار والبناء. وكان يرجى من الأمم المتحدة أن تقوم بدور فاعل وحقيقي لدعم الاحتياجات اللازمة لإعمار قطاع غزة دون عراقيل، بدلاً من مراقبتها لدخول مواد البناء (شعبان، 2017).[15] لذلك، يجب التأكيد على أن آليات العمل توضع في العادة من أجل الإنجاز، لا العرقلة والتأخير كما حدث في آلية (GRM)، وإن كانت تهدف إلى إعادة الإعمار، لكن ما حدث هو العكس تماماً، هذا إضافة إلى رفض بعض الدول لآلية العمل من خلالها وتجاوزها بآليات دولية فردية.

15 عمر شعبان. (2017). "ثلاث سنوات على مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة بين وعود التمويل وآلية الأمم المتحدة وبقاء المعاناة"، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة- فلسطين: https://palthink.org/2017/10/2336

- المبادرات الدولية الفردية لإعادة الإعمار والبناء: بعد حالة عدم اليقين التي سادت جراء تكرار الحروب والاعتداءات على قطاع غزة، لم يعد ممكناً عقد مؤتمرات دولية لإعادة الإعمار؛ فكانت المبادرات الفردية البديل، كالمبادرة القطرية وتشكيل "اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة"، والمبادرة المصرية بعد عدوان 2021. هذا إضافة إلى آلية الأمم المتحدة السابقة التي رسمها روبرت سري لإعمار ما دمرته الحرب في العام 2014، التي كان يشوبها خلل في التطبيق والموازنة، حيث نستطيع القول إن هذه الآلية كانت مشكلة بحد ذاتها، إذ كانت الأمم المتحدة تتقاضى من 8-14 في المائة من الأموال التي تصلها لإعادة الإعمار كرسوم إدارية، دون إنهاء الحصار، ما أدى بالمواطنين إلى ابتياع مواد البناء ليحصلوا على الطعام، الأمر الذي أنتج سوقاً سوداء لبيع وشراء مواد البناء.[16]
- التجزئة والانتقائية لعملية إعادة الإعمار، لم تكن المشاريع السابقة متكاملة وتشاركية وفق خطط ممنهجة، وشاملة اقتصادياً واجتماعياً، وهو ما يتطلب التخطيط للدعم المادي والإنساني والصحي وفقاً للنهج التشاركي والجمعي لكل من القطاع العام والخاص والأهلي بحسب قدراتهم وإمكاناتهم. على سبيل المثال، كانت تتم عملية الإعمار بناءً على دعم الدول بشكل منفرد، لمجموعة من المنازل والبيوت والشركات، في المقابل، تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني بتنفيذ مشروعات إنسانية وصحية وثقافية تتعلق بالاستجابة العاجلة للتدخلات ما بعد الصدمة.

16 محمد اشتية. "خطة إعادة إعمار غزة". المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار "بكدار"، 2015.

الفصل الرابع
خلاصة وتوصيات حول النموذج الأمثل لإعادة الإعمار

بناء على ما تم ذكره من آثار تدميرية للحرب الحالية، تبدو آفاق نجاح عملية إعادة الإعمار في ضوء استمرار الحرب قاتمة، وبخاصة في ظل تراكم 40 مليون طن من الردم، ومع ذلك، كان لا بد من البدء في تحديد الإمكانات اللازمة لعملية إعادة الإعمار، وكيفية تحقيق البناء في ضوء التجارب السابقة والتحديات الراهنة. ومع اختلاف البنى السياسية والاقتصادية من دولة إلى أخرى، ما يقود إلى اختلاف وتغيير في نهج الإعمار وإدارته، إلا أن هناك قواسم مشتركة تم عرضها أعلاه (في معرض الدروس المستفادة من تجارب الدول) يمكن الاهتداء والتمسك بها في جميع حالات الإعمار.

ويمكن، هنا، استذكار ما طرحته إحدى الدراسات أعلاه (Adly et al., 2021) من ضرورة تواجد شروط أساسية عدة لإعادة الإعمار ما بعد الحرب، أبرزها: أولاً، توافر الموارد الاقتصادية سواء محلية أو خارجية. ثانياً، عدم استمرار الصراعات الداخلية، لأن ذلك يشتت الجهود كافة، ويدخلها في حالة فوضى وفردانية، وهذا ما حدث في تجربة إعادة إعمار غزة سابقاً. ثالثاً، ضرورة وجود عملية سياسية وتوافق وطني وتنسيق العلاقات مع الدول. إن تغييب وتجاهل هذه الشروط الأساسية لنجاح إعادة الإعمار إما جزئياً وإما كلياً في ظل تعقد الوضع الأمني والسياسي، يقود إلى نقص الموارد وتفاقم الصراع الأمني والتجزئة السياسية وبعثرة جهود الإعمار كما حدث في كل من ليبيا، ولبنان، واليمن،

وغزة. لذلك، يرمي هذا الجزء إلى اقتراح تصور شامل ومقاربات جديدة قابلة للتطبيق لإعادة بناء وإعمار قطاع غزة بعد العدوان الأخير 2023-2024، وذلك ضمن فرضية إزالة القيود الإسرائيلية، وتوافق الإطار السياسي الفلسطيني، ووجود توافق دولي، وأيضاً ضمن منهجية تعتمد على أربعة أسس رئيسية:

1. الاستفادة من الدراسات والتجارب السابقة حول تجارب الدول في إعادة إعمار المدن المدمرة بعد الحرب، التي تم عرضها بإسهاب في هذه الورقة، للاستفادة منها من حيث تجنب المعضلات والتحديات التي عطلت الإعمار سابقاً.
2. التأكيد على المفهوم التنموي للإعمار كمنطلق أساسي وربطه مع مبادئ التنمية المستدامة ومبدأ إعادة البناء بشكل أفضل، وأن تصب الإجراءات التدخلية للإنعاش المبكر في صالح تحقيق أهداف إعادة الإعمار على المديين المتوسط والبعيد.
3. العمل على أن تؤدي كل فعاليات إعادة الإعمار إلى تدعيم القطاع الخاص الفلسطيني وإعطاء أولوية في التعاقدات الخاصة بمشاريع إعادة الإعمار لشركات المقاولات المحلية، والتأكيد على المنتج الوطني والاعتماد على الكوادر المحلية في إعادة البناء، إضافة إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز النهج التشاركي، وأن تسهم فعاليات الإعمار في تقوية الفئات المهمّشة من المجتمع.
4. عقد جلسات بؤرية وإجراء نقاش وحوار مع مجموعة خبراء[17] من قطاع غزة الذين كان لهم دور أساسي في عمليات إعادة الإعمار في السنوات السابقة، للوقوف على تصوراتهم حول سيناريوهات إعادة الإعمار وسبل

17 تم عقد جلسات تشاورية عدة مع مجموعة خبراء حول التحديات الأساسية التي تواجه الإعمار، وكانت بعض هذه الجلسات بمشاركة بعض الباحثين المشاركين في هذه الدراسة (د. عمر شعبان، وأ. د. فريد القيق)، إضافة إلى مجموعة من الخبراء والمختصين، من ضمنهم المهندس مأمون بسيسو، رئيس الفريق الوطني لإعمار غزة في الحكومة السابقة، وعبد الرزاق البرداوي، المختص في إدارة الإعمار وإدارة عمليات النزوح مع المؤسسة النرويجية، ومها أبو شوشة، سيدة أعمال فلسطينية، والمهندس ماجد غنام، مدير البرامج في الـ (UNDP)، والسيد عمر حمد مستشار اقتصادي في السفارة الأمريكية بالقدس، وآخرون.

تذليل العقبات، كما يفضل أن يتم إشراك بعض هؤلاء الخبراء الذين شاركوا ضمن لجان الإعمار السابقة ضمن المجلس الأعلى لإعادة إعمار غزة (المقترح إقامته من قبل الهيئات المختصة لإدارة عملية إعادة الإعمار) ولجانه التنفيذية والفنية المختلفة.

1-4 منطلقات أساسية لإنجاح عملية الإعمار

تطرقت الدراسة إلى مجموعة التحديات التي وقفت حائلاً أمام عملية الإعمار والبناء بعد الحروب السابقة على قطاع غزة، والتي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، يضاف إليها تحديات الوضع السياسي والأمني بعد الحرب الأخيرة التي لا تزال دائرة. ومهما تكن إفرازات الحرب الحالية، فلا بد من الأخذ بالاعتبار مجموعة من المرتكزات أو المنطلقات الأساسية لتجنب التحديات السابقة والحالية أهمها:

- وجود حل سياسي: فالعمل على إعادة الإعمار وتقديم المساعدات الطارئة لقطاع غزة ليسا كافيين، ولن يكون ذلك مجدياً في ظل غياب الحل السياسي وإنهاء المعاناة بشكل كامل، والمساعدات الدولية لن تكون ذات جدوى ومستدامة ما لم يتم اتخاذ خطوات استراتيجية على الصعيد السياسي، وبدون ذلك ستبقى جهود المانحين أقل فاعلية وقد تكون مؤقتة ويمكن تدميرها من قبل إسرائيل، وهذه الحالة المتكررة تقوّض الإقبال الدولي على دعم جهود إعادة الإعمار. وهو ما أكد عليه الدكتور محمد مصطفى (World Economic Forum, 2024) رئيس الوزراء الفلسطيني في مؤتمر دافوس الاقتصادي 2024، حيث أشار إلى أن المتطلب الأساسي والجذري لإعادة الإعمار والبناء في قطاع غزة، يكمن في الحل السياسي المتمثل بإنهاء الاحتلال، وهي المحطة الأخيرة لإنهاء الحروب والاعتداءات على قطاع غزة.

- ضرورة تناسق السلطة السياسية وتوافقها: يتوجب أن يكون لها دور جوهري ورئيس لسلطة فلسطينية واحدة وموحدة في إعادة الإعمار، حيث من الضروري أن تثبت السلطة نفسها من جديد أمام جمهورها في قطاع غزة، وأن تكون قادرة على استعادة الاستقرار والأمن في محافظات قطاع غزة، بعد تعرضه للفوضى والفلتان الأمني نتيجة العدوان الإسرائيلي الهمجي الذي دمر القطاعات كافة؛ فقد تشكل عملية الإعمار فرصة لإعادة تنظيم وترميم النظام السياسي الفلسطيني؛ وأيضاً قد تكون الفرصة سانحة لتشبيك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يمهد لإقامة الدولة الفلسطينية. إضافة إلى ما سبق، فإن المعاناة الشديدة للمجتمع الفلسطيني في ظل الحرب الكارثية، جعل الثقة في صناع القرار في أدنى مستوياتها نتيجة حالة العوز والظروف المعيشية الصعبة للنازحين في ضوء استمرار الحرب وآلة القتل الإسرائيلية. وقد يشكل قرار الرئيس محمود عباس في 14 آذار/مارس 2024 الخاص بتكليف محمد مصطفى برئاسة الحكومة الـ 19 والبنود المرافقة للتكليف، رافعة لإعادة بناء الثقة؛ إذ تحدث البندان (1)، و(2) من قرار التكليف عن ضرورة دعم القطاع الإغاثي وتوحيد المؤسسات، أما البند (10) فتطرق إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحضير للانتخابات التشريعية، وللوصول إلى معالجة جادة تحتاج إلى عملية إعمار وبناء ممنهجة.
- التحضير لعقد الانتخابات الفلسطينية بالتزامن مع وجود خطة شاملة لإعادة الإعمار وتهيئة الظروف المناسبة لعقدها؛ فبدون انتخابات وإطار للحل السياسي وإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، سوف يخضع الواقع الفلسطيني لمجموعة جديدة من تصاعد العنف؛ فعملية إعادة الإعمار ليست مادية للمباني والمنشآت فحسب، وإنما تشمل تمكين للنظام السياسي الفلسطيني وبنيته ليشمل الأراضي الفلسطينية كافة.

لذلك، يجب العمل مع المؤسسات الدولية من أجل الضغط الحقيقي على إسرائيل لإطلاق عملية إعادة بناء شاملة وحقيقية للمجتمع الفلسطيني سياسية واقتصادية واجتماعية على حد سواء.

- إصلاحات وإعادة هيكلة للنظام السياسي الفلسطيني: فمن الضروري أن تركز الحكومة الفلسطينية الجديدة (حكومة د. محمد مصطفى) على إعادة تعريف الأسس التنموية والاقتصادية والتخطيطية بما يلبي متطلبات المرحلة الحالية، وهي خطوة عملية لإنهاء حالة الانقسام السياسي، وهيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية المناط بها المساهمة في عملية إعادة الإعمار والبناء، وبحيث تشكل عملية إعادة إعمار غزة محطة مهمة نحو توحيد وتناغم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بين شطري الوطن.
- ضرورة البحث في توفير التمويل اللازم؛ سواء كان خارجياً أو داخلياً، وتوجيه الاستثمارات بحسب الأولويات التي تسهم في إعادة البناء بشكل أفضل، وخلق فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي، وإعطاء اهتمام أكبر لمشاريع البنية التحتية وتأهيل المنشآت التعليمية والصحية والمرافق التي تساعد في عودة وتيرة الحياة إلى طبيعتها بالسرعة الممكنة.
- تحديد الأولويات: إن أي خطة منهجية لإعادة الإعمار يتوجب أن تحدد جدولاً زمنياً لعملية إعادة الإعمار والبناء، وأي القطاعات التي يمكن البدء بها، وهو ما يطرح تساؤلاً في غاية الأهمية: ما هي الأولويات؟ ومن يحددها؟، فهل نبدأ بالبنى التحتية أم إعادة عمل المنظومة التعليمية، أم نحن بحاجة إلى إعادة مراكز التأهيل النفسي وجلب بيوت متحركة وتحسين ظروف السكن بغزة لإعطاء المجتمع الأمل من جديد؟ وأي القطاعات يمكن العمل عليها في آن واحد؟ وهو الأمر الذي يؤكد على ضرورة وجود منهجية سليمة لتحديد هذه الأولويات، تبدأ بتقييم الخسائر وحصر الأضرار ووضع معايير لتحديد الأولويات تأخذ بعين الاعتبار نطاق

تأثير الخدمة وأهميتها للمجتمع وأثرها البيئي ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بمشاركة مجتمعية فاعلة، وإشراك كل ذوي العلاقة في تحديد هذه الأولويات.

2-4 استراتيجيات وآليات مقترحة لتجاوز تحديات الإعمار السابقة

لا يوجد نموذج عملي متفق عليه لإعادة الإعمار بين الدول، إلا أن بعض الدول أجمعت على ضرورة وضع توجيهات تفيد إعادة الإعمار، وجاءت هذه التوجيهات في إطار اتفاق سنداي الذي اعتبره الكثيرون إطاراً عملياً ويتضمن توجيهات مهمة لإعادة الإعمار ما بعد الكوارث الطبيعية، وعلى الرغم من أن المفاهيم والمبادئ الواردة في إطار سنداي مخصصة للكوارث الطبيعية، فإن ذلك لا يمنع الاقتداء بها للكوارث الكبيرة التي يحدثها البشر؛ مثل كارثة تدمير قطاع غزة التي تجاوز مداها وحجمها العديد من الكوارث الطبيعية، وذلك بحكم أن الأضرار طالت مجالات الحياه كافة، ولها تأثيرات مباشرة على المدى القصير، وأخرى على المدى البعيد. لذلك، لا بد من العمل على إعادة تأهيل المجتمع الفلسطيني وبيئته المتضررة، وإعادة بناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإصلاح وإعادة تفعيل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة دون تباطؤ أو تأخير كما حدث في السابق (بركات، 2020).

لذلك، تجبرنا تجارب إعادة الإعمار السابقة على أخذ التحديات كافة بعين الاعتبار عند وضع آلية العمل لإعمار غزة من جديد، بعد كل الدمار والخراب الذي لحق به، وأن تقوم الدول والمنظمات الدولية بكل ما يلزم لمنع حدوث الكارثة

مستقبلاً، ليس هذا فحسب، وإنما مشاركة مؤسسات المجتمع الدولية والمحلية وحتى القطاع الخاص، وبتنسيق من السلطة السياسية الفلسطينية في إصلاح ما دمرته الحرب، ومعالجة الخسائر وإنقاذ المدنيين في قطاع غزة، وتحسين سبل العيش في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية كافة، وتهيئة الظروف السياسية اللازمة لتمكين عملية إعادة الإعمار وفق مقاربات جديدة، وبخاصة بعد الخسائر الهائلة التي تجاوزت في الحرب الراهنة أضعاف الخسائر التي تعرض لها قطاع غزة في الحروب والاعتداءات السابقة.

وتقترح هذه الدراسة مجموعة من الآليات على أن تعامل بشكل متوازٍ ومتتالٍ لتجاوز كل التحديات، وللاستفادة من الدروس السابقة، وضخ المزيد من الجهود والتخطيط للتغلب على هذه الكارثة الكبيرة، وذلك على النحو التالي:

1-2-4 تشكيل مجلس أعلى لإعادة الإعمار من خلال اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث

أسست السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2017 "اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث" تحت قرار رقم (16/142/17/م.ر/ر.ج) برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية وزارات الاختصاص والهيئات غير الحكومية، وممثلين عن القطاعين الأهلي والخاص، والتي انبثق عنها المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث الذي يتبع مجلس الوزراء، من أجل العمل على مأسسة نظام إدارة مخاطر الكوارث في فلسطين، من خلال خلق بيئة قانونية وبنية مؤسساتية ملائمة. وكانت أولى عمليات المركز على أرض الواقع خلال إدارة أزمة فيروس كوفيد 19 في كل محافظات الوطن، وقد انضم المركز للعديد من الاجتماعات واللقاءات الدولية، وعمل على خلق بيئة قانونية ومؤسساتية ملائمة.

وينظر إلى تشكيل المجلس الأعلى لإعادة الإعمار بتوجيه من اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، وبالتنسيق مع المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، أن يفوض بمهام عملية إعادة الإعمار والبناء لخلق فرص عمل وتشغيل آلاف الشباب والخريجين في قطاع غزة، لإحياء الأمل والعمل لديهم؛ فالسلطة مسؤولة أمام المجتمع الدولي والمانحين، والأهم من ذلك مسؤولة أمام الشعب الفلسطيني. هذا إضافة إلى التخطيط المستقبلي في عملية إعادة الإعمار والبناء، إذ يتوجب أن تأخذ عملية الإعمار في الحسبان التخطيط المستقبلي ومعالجة الإشكاليات كافة التي يعاني منها قطاع غزة؛ كالاكتظاظ السكاني، وإعادة ضبط وتخطيط شبكة الطرق والبنى التحتية لقطاع غزة. لذلك، يتطلب الأمر، أيضاً، تطوير ومأسسة المركز الوطني بشكل أعمق، ليكون قادراً على إسناد المجلس الأعلى وعملية الإعمار، وبمشاركة الدول والمنظمات الدولية، وفق ما يلي:

- إشراك القطاع الخاص والأهلي في عملية إعادة الإعمار بشكل فاعل على مستوى رسم السياسات وتنفيذها، كذلك إشراك المواطنين والمؤسسات الأهلية في مراحل إعادة الإعمار كافة، بما يعزز النهج التشاركي في الوصول إلى عملية إعادة إعمار متكاملة، تلبي طموحات المواطن، وتجعله في صلب العملية وغير منعزل عنها، أو متلقياً لها، بقدر ما هو مقرر لمستقبله المجتمعي والوطني، الأمر الذي من شأنه أن يعزز التماسك الوطني وقيم الانتماء الوطني لدى المواطنين كافة.
- تفعيل الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني بجانب دورها الريادي في تنفيذ ما يوكل إليها في عملية إعادة الإعمار، وبخاصة التأهيل النفسي والمجتمعي، وبخاصة أنها إحدى ضحايا هذه الحرب التدميرية، وتمتلك الرؤية والطاقات لتجاوز العديد من السلبيات التي طرأت أو واجهت عمليات إعادة الإعمار فيما مضي من تجارب سابقة، مع العلم أن تلك التجارب تشير إلى أن مؤسسات المجتمع المدني كان لها أثر كبير في مواجهة الكوارث في السياق الفلسطيني.

- يقوم المجلس الأعلى لإعادة الإعمار على تنفيذ البرامج والخطط اللازمة بالشراكة مع الجهات المختلفة ذات العلاقة (عامة، وخاصة، وغير هادفة للربح، وإقليمية، ودولية)؛ كل في مجال خبرته، وبالتنسيق من قِبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبحيث يكون هذا المجلس مفوضاً بالصلاحيات كافة التي تمكنه من النجاح في مهامه، ليكون قادراً على الاستجابة لتحديات عملية إعمار قطاع غزة. في الأسفل مقترح لتشكيل هذا المجلس من الأطراف المختلفة المعنية بإعادة الإعمار والهيكل التنظيمي المفترض بغرض ضمان سلاسة العمل في ملف إعادة الإعمار وفق أسس منهجية وعلمية سليمة.

شكل 4-1: الهيكلية المقترحة للمجلس الأعلى لإعادة إعمار غزة بعد حرب 2024/2023

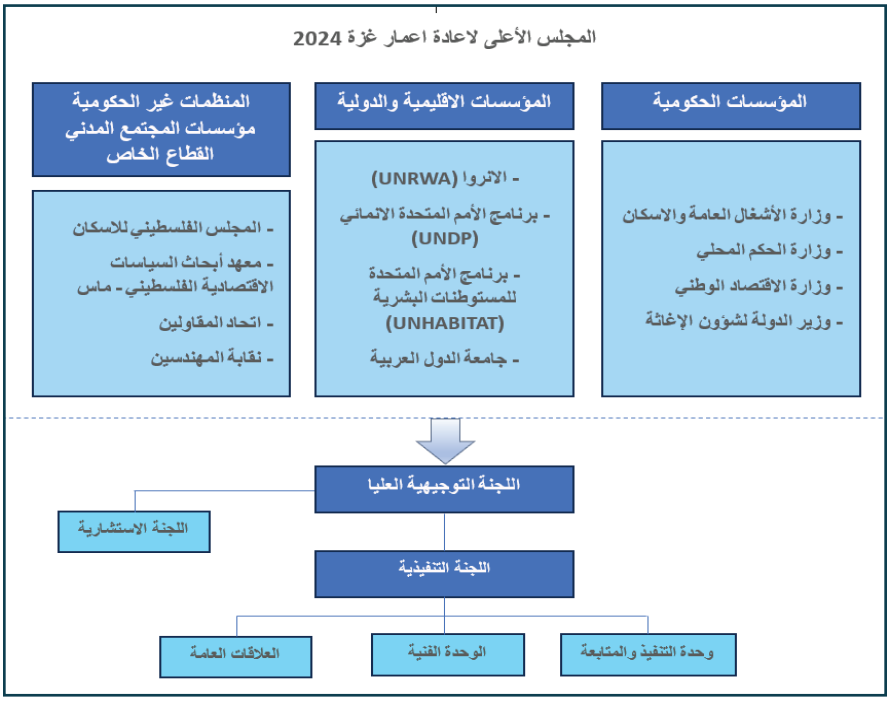

2-2-4 إنشاء صندوق دولي لدعم الإعمار والبناء

إن نجاح عمل المجلس الأعلى لإعادة إعمار غزة يتطلب التزاماً كبيراً، أخلاقياً وإنسانياً، من الدول والمؤسسات الدولية لدعم إعادة بناء ما دمرته الحرب في قطاع غزة على المستويين المادي والمعنوي، ودعم الخطة الشاملة لإعادة الإعمار، وهو ما يتطلب جهوداً دبلوماسية فلسطينية لحشد الدعم المادي والمعنوي لملف إعادة الإعمار؛ سواء بالتوجه للدول المانحة أو للمؤسسات الدولية القادرة على فرض إعادة الإعمار وتفعيل مؤسساتها الرقابية لإلزام الأطراف كافة بخطة الإعمار والبناء الشاملة في قطاع غزة. في هذا الإطار، ينظر إلى المملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً فاعلاً وداعماً حقيقياً لإعادة الإعمار، فهي ذات تأثير على دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بشكل عام، وصاحبة قدرة مالية تؤهلها للتأثير بشكل فاعل في ملف الإعمار.

3-2-4 إقرار خطة منهجية على مراحل وشاملة لإعادة الإعمار

ضمن مسؤوليات المجلس الأعلى لإعادة الإعمار، تقع إدارة عملية إعادة الإعمار ضمن منظومة اعتمادية تبادلية تحدد الأدوار والتدخلات لكل جهة لتجنب التكرار والابتعاد عن فردانية العمل، وأن تقوم بوضع إطار زمني محدد لعملية إعادة الإعمار وتحديد الأولويات لكل مرحلة زمنية من مراحل عملية إعادة الإعمار والبناء، ما يسهل عملية الكشف عن المعيقات ضمن الإطار الزمني للخطة من قبل أي طرف من الأطراف، والأهم إيجاد صيغة وآلية لمعالجة تلك المعيقات. وهذا يتطلب:

- إقرار خطة لعملية الإعمار والبناء تحدد الأدوار وآليات العمل مع إلزام الأطراف كافة بالخطة والمدة الزمنية ومراحل الإعمار بقطاع غزة، مع توضيح عمل اللجان الفنية والإدارية المنبثقة عن الهيئة الإدارية للإعمار، وبحيث تعرض الخطة في نهاية كل عام أمام اللجنة الرقابية وممثلين عن المجتمع المحلي، مع توضيح الأعمال المنجزة وفقاً للخطة للتقييم والمتابعة والتعديل والتحديث إذا لزم.
- ترتيب الأولويات وإعادة الإعمار بحسب القطاع ومدى الضرر الذي خلفته الحرب في مجمل القطاعات الرئيسية (القطاع الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، البيئة والموارد الطبيعية والبنية التحتية، الحوكمة)، وهذا يحتاج إلى تضمين لجان قطاعية عابرة للوزارات والمجتمع المدني وإقرارها وإشراك الجهات كافة ذات العلاقة؛ سواء على المستوى المحلي أو الدولي في مجالات الصحة، والتعليم، والغذاء، والبنى التحتية، لوضع الأولويات.

4-2-4 إدارة الإعمار بشفافية ورقابة عالية

يعتبر تبني نهج عالٍ من الشفافية والرقابة على عمل المجلس الأعلى للإعمار متطلباً رئيسياً لنجاح عمله وقدرته على حشد الدعم الدولي وسلاسة عملية إعادة الإعمار. وهو ما يتطلب تبنى النهج الدولي لعمليات إعادة الإعمار والتأكيد على الدور التنموي من خلال ربط عمليات الإعمار بتطوير البيئة التحتية والاقتصادية لقطاع غزة، بما يساهم في نقلة تنموية حقيقية ومستدامة داخل القطاع. لذلك، فإنه من الضروري الأخذ بالأسباب التالية:

- الشفافية والنزاهة وكشف الموازنات اللازمة لإعادة الإعمار من أجل توفيّر التمويل اللازم لعملية إعادة الإعمار والبناء.

- تشكيل لجنة رقابية، من شأنها مراقبة الإدارة التنفيذية لخطة إعادة الإعمار، وتفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة إذا لزم الأمر، وتقديم تقارير دورية للجهات المختصة عن سير العمل ومدى التزام الإدارة التنفيذية بمعايير الشفافية والنزاهة، وأي توصيات لتحسين الأداء وتجاوز السلبيات إن وجدت.
- الإعلان عن أعضاء المجلس الأعلى للإعمار، وإضفاء الصفة القانونية لهم، بحسب القانون، وبناء إدارة فعالة ومرنة قادرة على التعامل مع الاختلافات المحلية وتقريب وجهات النظر، وحشد التمويل اللازم من قبل الدول الداعمة والمؤسسات الدولية.

5-2-4 الاهتمام بالخبرات المحلية التي واكبت تجربة الإعمار في السابق

من الضرورة بمكان الاهتمام بالخبرات المحلية التي واكبت تجربة الإعمار في السابق، وإشراكهم في اللجان الفنية المنبثقة عن المجلس الأعلى لإعادة إعمار غزة، حيث أجمع الخبراء الذين عملوا في إعادة الإعمار سابقاً على مجموعة من التوصيات والنصائح المبنية على تجارب الإعمار السابقة، التي من المهم أخذها بعين الاعتبار في عملية إعادة إعمار ما خلفته الحرب التدميرية الحالية، ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

- إعطاء دور لهيئات الحكم المحلي من خلال وجود قناة اتصال مميزة مع مجلس الإعمار كرديف وشريك أساسي في هذا الإعمار، وهذا يتطلب، بدايةً، التركيز على بناء قدراتها كشرط أساسي للإسهام في إعادة الإعمار، بما يشمل الكادر البشري، والأنظمة المحوسبة، والمعدات اللازمة. لذلك، من الضروري تحديث برامج وخطط صندوق تطوير وإقراض البلديات وفق أولويات تأخذ بعين الاعتبار واقع التجمعات العمرانية والهيئات المحلية بعد الحرب.

- إعطاء الأولوية لترميم وإصلاح المباني التي تضررت جزئياً خلال الحرب، حيث إن إعادة تأهيل هذه المباني لتصبح صالحة للعيش، يمكن أن يتم خلال فترة قصيرة نسبياً، ما يؤدي إلى تقليص حجم النقص في الوحدات السكنية وإعطاء الأولوية في الإيواء المؤقت لأولئك الذين تدمرت بيوتهم كلياً خلال الحرب، كما أن من شأن ذلك مساعدة الجهات المختصة على سرعة تفريع المدارس والمنشآت التعليمية من النازحين لتسريع عودة التلاميذ إلى مدارسهم، وتعويض ما فاتهم.
- بالنسبة للإيواء المؤقت، يفضل إقامة مراكز الإيواء لكل تجمع بالقرب من أماكن السكن للفئات المستهدفة، ومن تهدمت بيوتهم كلياً خلال الحرب حتى لا يشعروا بنوع من الاغتراب، وحتى تتم المحافظة، قدر الإمكان، على العلاقات الاجتماعية التي نشأت بين الناس في جوار السكن قبل الحرب. كما يفضل في المرحلة الأولى استيراد الكرافانات من الخارج لتسريع تسكين الناس المتضررة (وبخاصة في الأشهر الثلاثة الأولى)، ولكن بشكل متوازٍ يجب تشجيع تصنيع الكرافانات محلياً (التي، بلا شك، ستأخذ بعض الوقت في تجهير الكوادر المحلية وتوفير المواد الخام) لكي تتم الاستفادة من موارد الإيواء المؤقت لتشغيل أيدٍ عاملة محلية، وخلق فرص عمل تحد من البطالة، وتشكل رافعة للاقتصاد المحلي.
- من الضروري، أيضاً، إنشاء تجمعات عمرانية تحتوي على أنماط سكنية متعددة، بحيث تستطيع أن توفر وحدات سكنية لشرائح المجتمع المختلفة حسب مستوى دخلهم، وبخاصة توفير وحدات سكنية تتلاءم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لذوي الدخل المحدود وشريحة الشباب المقبل على الزواج، وبخاصة أن الحرب وسنوات الحصار السابقة قد تركت نسبة كبيرة من المجتمع دون دخل أو بمستويات دخول متدنية.

- إقامة أحياء جديدة وتجمعات عمرانية كبيرة ومنظمة وفق مبادئ الاستدامة وتوفير الطاقة وحفظ الموارد الطبيعية، لذلك من الضروري التوسع في استغلال الطاقة الشمسية؛ سواء على أسطح المباني والمنشآت العامة أو لتغطية مواقف السيارات أو الأماكن العامة والمقابر، وفي الجزر الوسطية للطرق الإقليمية، وعلى جوانب الطرق الرئيسية، وفوق أسطح المدارس والمنشآت التعليمية والصحية.
- من الضروري تحديث منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بالبناء وتنظيم المدن، حيث إن النظام المعمول به في قطاع غزة لا يزال يستند إلى قانون رقم 28 للعام 1936 من حقبة الانتداب البريطاني، حيث ما زالت نسبة الاستقطاع من الأراضي المطورة للمنفعة العامة 25 في المائة، وهي نسبة كانت في الماضي تكفي لهذه الأغراض، حيث إن هذا القانون وضع في فترة كان استخدام السيارة فيها محدوداً للغاية، وكانت الطرق في حينه تستخدم في الغالب لحركة المشاة، ولا تحتل إلا ما قيمته 12- 10 في المائة من إجمالي مسطح المجاورة السكنية، ولكن في عصرنا الحالي، ومع تعاظم استخدام وسائل النقل، أصبحت الطرق وحدها تحتل ما قيمته 18-22 في المائة من مساحة المجاورة السكنية، وبالتالي لم تعد هناك أراض كافية للمنفعة العامة للأغراض الأخرى كالمدارس والعيادات والمناطق الخضراء والترفيهية والمراكز الثقافية، ... إلخ.
- من الأهمية بمكان، ومع التغييرات التي حصلت في صورة الهيئة الحضرية للتجمعات السكنية الكبرى في قطاع غزة نتيجة الحرب، والتي أدت أحياناً إلى إزالة مجاورات سكنية بأكملها، أن تتم إعادة النظر في المخططات الفيزيائية السابقة؛ سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى المحليات، ولربما تكون هناك إمكانية لإجراء إعادة ترتيب لبعض مكونات استعمالات الأراضي بما يخدم عملية التطوير المستقبلي، ولربما يسهم ذلك، أيضاً،

في التعامل مع بعض التعديات السابقة على أماكن المحميات الطبيعية (مثل وادي غزة)، أو بعض مواقع التراث الحضاري (مثل موقع تل العجول)، ومعالجة بعض المخالفات التنظيمية وإيجاد مسطحات خضراء كافية وسط التجمعات العمرانية لتفعيل التواصل المجتمعي، وتحقيق بيئة معيشية مريحة أكثر للمواطنين، وليتحقق بذلك أحد أهم مبادئ إعادة الإعمار وهو إعادة البناء بشكل أفضل من السابق.

- كذلك من المهم، إضافة إلى ذلك، تحديث المخططات الفيزيائية (الهيكلية والتفصيلية) والخطط التنموية الاستراتيجية للهيئات المحلية، للارتقاء بالقطاعات التنموية في المجالات المختلفة كافة، سواء في مجال التنمية الاجتماعية (السكن، التعليم، الصحة، الموروث الثقافي، تمكين المرآة، الرياضة والترفيه، ... إلخ)، أو المجال الاقتصادي (تجارة، زراعة، صناعة، قطاع الخدمات، عمالة وتوظيف، ... إلخ)، أو مجال البيئة والبنية التحتية (مياه، صرف، كهرباء، اتصالات، طرق، جمع النفايات الصلبة، ... إلخ) أو مجال الحوكمة (إدارة الهيئات المحلية، البناء المؤسسي، التخطيط المكاني، الحوكمة المؤسسية، الأزمات والطوارئ، ... إلخ).
- بما أن الحرب قد أدت إلى زوال بعض المنشآت الإقليمية المهمة مثل المناطق الصناعية، وبخاصة مدينة غزة الصناعية التي تم تدميرها بالكامل، فإن من المهم إعادة النظر في موضعة المنشآت الإقليمية، وإعادة تطوير تلك المرافق، لما لها من دور مهم في تكامل استعمالات الأراضي، والقيام بأدوارها الوظيفية التي لا غنى عنها من أجل تنمية مستدامة للمجتمع. من أجل ذلك، يجب إعادة تطوير المناطق الصناعية التي تم تدميرها وتوسعتها، ولربما استحداث مناطق أخرى جديدة وتشييدها بطرق أكثر حداثةً، وبحيث تكون مناطق صناعة وتجارة حرة تخلق فرص عمل محلية، وتعمل على رواج المنتج الوطني ودعم الاقتصاد

المحلي. ولربما هنا يجدر التنويه إلى أهمية إقامة منطقة صناعة وتجارة حرة ضمن المنطقة الحدودية مع جمهورية مصر العربية، لتفعيل الارتباط والعلاقة التاريخية بين البلدين.

- وضع معايير تتعلق بإنشاء المباني بحيث تحتوي على غرف آمنة تقي الناس القصف العشوائي وقت الحروب، كما أنه من المهم إنشاء ممرات آمنة تصل إلى ملاجئ عامة محصنة وموصولة بالمرافق العامة الأساسية التي تضمن تزويدهم بمقومات الحياة، وبحيث تعطى إحداثيات هذه الأماكن للجهات الدولية المختصة لحماية المدنيين خلال أوقات الحروب. كذلك تفعيل أكواد البناء المقاوم للزلازل، حيث إن المنطقة، وحسب الخبراء والمختصين، قد تكون معرضة في المديين المتوسط والبعيد لزلازل قد تلحق الضرر بالمباني والمنشآت وجمهور المواطنين في حال لم تكن مصممة بطريقة تضمن مقاومة الزلازل والكوارث الطبيعية.
- وضع خطط محكمة لتطوير المدن وتحديث المخطط الإقليمي وشبكة الطرق الرئيسية وتسويقها جيداً للدول المانحة، وتحديد عاصمة إدارية، وأخرى تجارية للقطاع. وهنا، يجدر التنويه بأن المخطط الإقليمي الحالي لقطاع غزة قد تم إعداده في العام 1998، وتم تحديثه في العام 2005 بعد إخلاء المستوطنات الإسرائيلية، وبما أن المخططات الإقليمية في العادة تعد لفترة عشرين سنة، فإن هذا يعني أن المخطط الإقليمي الحالي قد أصبح غير ساري المفعول، وأن إعداد مخطط إقليمي جديد هو أولوية، وبخاصة في ظل الإفرازات الكبيرة التي أحدثتها الحرب على البنية العمرانية لقطاع غزة، ما يتطلب وضع رؤية جديدة للتعامل مع هذه المتغيرات، وإعادة تنظيم استعمالات الأراضي بما يضمن أولويات التعافي واستنهاض طاقات المجتمع من جديد.

- التركيز على وضع خطط خاصة بالواجهة البحرية كونها الآن تستخدم كمناطق إيواء للنازحين خلال فترة الحرب، وكذلك إعادة ترميم المباني المدمرة جزئياً كأولوية لأنها تسرع في إيواء جزء من المهجرين الذين يشغلون الآن المنطقة الشاطئية، حيث سيساهم ذلك، أيضاً، في تمهيد الطريق أمام إعادة تطوير الواجهة البحرية كمتنفس لأهالي القطاع، والذين سيكونون في أمس الحاجة للترويح عن النفس بعد ما عايشوه خلال هذه الحرب المدمرة التي تركت آثاراً جسيمة على الصحة النفسية، وبخاصة على النساء والأطفال. ومن ضمن الفرص التي ستكون متاحة لتطوير الواجهة البحرية، هو استغلال جزء من الركام الذي نتج من تدمير المباني خلال الحرب لردم مناطق شاطئية؛ سواء لمعالجة النحر الشاطئي في بعض المناطق، أو لتوسعة حرم الشاطئ في المناطق التي تعاني من ضيق الشريط الساحلي إلى الغرب من شارع الرشيد، كما أن الفرصة ستكون متاحة لإقامة ألسن بحرية أو مرافئ للصيادين للنهوض بمهنة صيد الأسماك أو إنشاء جزر في البحر لأغراض ترفيهية، أو لممارسة الرياضات المائية.
- قام الاحتلال، وعن عمد، خلال الحرب، بتدمير العديد من المباني التاريخية والمواقع الأثرية مثل المسجد العمري، وقصر الباشا، وكنيسة القديس بروفوريوس، ... وغيرها، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بموقع الانثيدون ودير القديس هيلاريون وموقع تل العجول ... وغيرها، ما يؤكد سعي الاحتلال إلى طمس الهوية الوطنية ومحاربة الرموز الثقافية والحضارية للمجتمع الفلسطيني، لذلك من الأهمية بمكان، إعطاء أولوية لإعادة ترميم ما تدمر من هذا الموروث بالاستعانة بالمؤسسات الدولية ذات العلاقة، وبخاصة منظمة اليونسكو.
- إذا لم تكن هناك معدات كافية، فلن تتم إعادة الإعمار، وهذه يجب أن تكون ضمن استثمارات القطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع

غزة، مع ضرورة توفر التسهيلات اللازمة لإدخال كل المعدات اللازمة لإزالة الركام وإعادة الإعمار.

- تعزيز ثقافة التطوع ومشاركة المجتمع المدني كما حدث في النموذج الألماني.

وأخيراً، لا يمكن إعادة الإعمار في قطاع غزة في ظل استمرار السيطرة والحصار والإغلاق من قبل دولة الاحتلال لقطاع غزة، لان استمرار هذا الوضع، يهدد الأمن والاستقرار، ويمنع بناء هياكل الحكم، وينتقص من سيادة القانون، ويشوه المسار الديمقراطي، ويعطل إعادة بناء الاقتصاد وبنيته التحتية، ويقوّض الإصلاحات الاقتصادية. ويبقي القطاع الاجتماعي (الرعاية الصحية والتعليم والإسكان) في حالة عوز وتراجع. لذلك، يجب أن تأخذ إعادة الإعمار مساراً مختلفاً عن السابق، مع الأخذ بالاعتبار أن كافة التجارب السابقة في إعادة الإعمار، ومعاييرها، تختلف عن حالة قطاع غزة (وبخاصة بعد هذه الحرب) من حيث الدعم الدولي المالي والسياسي والقدرات والموارد المحلية، وكذلك الإطار القانوني ومسؤولية الجهات الدولية عن إعادة الإعمار، وكذلك المسؤولية القانونية للجهة التي سببت التدمير (إسرائيل).

قائمة المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (09 آذار 2024). "عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/07" - آخر تحديث 2024/03/09 الساعة 19:30. الموقع الإلكتروني:
https://bit.ly/3TcVOzi

السلطة الوطنية الفلسطينية. "الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009-2010". المؤتمر الدولي لمساندة الاقتصاد الفلسطيني لإعادة الإعمار في غزة، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مارس 2009.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "الضرر البيئي في غزة نتيجة الحرب كبير، وفترة التعافي قد تكون مؤلمة وطويلة". يونيو، 2024. الموقع الإلك تروني: https://news.un.org/ar

تقرير الأمم المتحدة. "التخطيط لإعادة إعمار وإنعاش قطاع غزة بعد الحرب: التنمية الاقتصادية". نيسان 2024. الموقع الإلكتروني:
https://news.un.org/ar/story/2024/04/1129871

تقرير أممي: "خسائر قطاع غزة الاقتصادية الناتجة عن عقد من الاحتلال والحصار الإسرائيلي تخطت الـ 16,5 مليار دولار"، أخبار الأمم المتحدة، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020:
https://bit.ly/3DHTyp5

تقرير اليونسكو. "التقييم الأولي للأضرار التي لحقت بالممتلكات الثقافية خلال حرب غزة 2024". يونيو 2024. الموقع الإلكتروني:
https://www.unesco.org/ar/gaza/assessment

تقرير منظمة العمل الدولية. "الآثار الاقتصادية لحرب غزة، يونيو 2024". الموقع الإلكتروني:
https://www.ilo.org/ar/resource/news/

عمر شعبان. (2017). "ثلاث سنوات على مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة بين وعود التمويل وآلية الأمم المتحدة وبقاء المعاناة"، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة- فلسطين:
https://palthink. org/2017/10/2336

محمد اشتية. "خطة إعادة إعمار غزة". رام الله: المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار- "بكدار"، 2015.

موقع اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، وأهم المشاريع التي نفذتها:
https://q-grc.ps

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- "وفا". (2023). "7593 شهيداً في سبعة عدوانات على غزة، 18 تشرين الأول/أكتوبر" 2023:
https://2u.pw/IjvZxnA

Adly, A., Awad, I., & Alaraby, M. (2021, February 5). "Conflict by other means: Postwar reconstruction in Arab States". Carnegie Middle East Center.
https://carnegie-mec.org/2021/02/05/conflict-by-other-means-postwar

American Near East Refugee Aid. (2015, August). "Rebuilding Gaza". ANERA.
https://www.anera.org/wp-content/uploads/2017/03/

Asi, Y. M. (2021, June 29). Rebuilding Gaza, yet again«. Arab Center Washington DC. Available at: https://arabcenterdc.org/resource/rebuilding-gaza-ye.

Barakat, S. (2020). "Stagnation of Reconstruction in Gaza: Donor Delay over Subjective and Objective Concerns", Siyasat Arabia, Issue 45, July 2020, pp. 80-97. (in Arabic).

Barakat, S., & Masri, F. (2017, August). "Still in ruins: Reviving the stalled reconstruction of Gaza". Brookings. Available at: https://www.brookings.edu/wp-uploads

Earnest, J., & Dickie, C. (2012). "Post-conflict reconstruction-a case study in Kosovo". Project Management Institute. https://www.pmi.org/learning/library/post https://www.britannica.com/event/

Langer, A., & Brown, G. K. (2016, June 23). "Building sustainable peace: Timing and sequencing of post-conflict reconstruction and peacebuilding". OUP Academic. https://academic.oup.com/book/25409.

Peat K., and Goerdeler, M. (2022). "Post-war reconstruction of Economy: Case Studies". Institute of Analytics and Advocacy, Poltava, Ukraine.

Sha'aban, O. (2019). "UN Gaza Reconstruction Mechanism (GRM) must come to an end; not to be reviewed". PalThink For Strategic Studies.

Sultan Barakat, et al. (2018). "The Gaza Reconstruction Mechanism: Old Wine in New Bottlenecks". Journal of Intervention and State building, VOL. 12, NO. 2, Pp 208–227, p209-210.

The World Bank, the European Union, the United Nations. "Gaza Strip Interim Damage Assessment: Summary Note, March 29, 2024". Available at: https://thedocs.worldbank.org/en/doc

World Economic Forum (Jan 17, 2024). Davos AM24: A Conversation with Mohammad Mustafa, Chairman, Palestine Investment Fund. Retrieved from: https://2u.pw/T1bX97q

Yakoob, S. H. (2023, November 8). "Reconstruction in Mosul: Challenges and lessons in rebuilding a city". Urbanet. https://www.urbanet.info/post